

إسرائيل ومخططات الضم ٢٠٢٠:
قراءة شاملة

د. فادي نحاس



جميع الحقوق محفوظة

كانون الأول ٢٠٢٠

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



رام الله - المصيون - عمارة ابن خلدون - تلفون: ٢٢٩٦٦٢٠١ (٩٧٢)

فاكس: ٢٢٩٦٦٢٠٥ (٩٧٢) - ص.ب. ١٩٥٩

e-mail: info@madarcenter.org

أنجز هذا الكتاب

بالتعاون مع دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية

الإخراج والطباعة:

مؤسسة **الأيام**

رام الله - فلسطين

ص.ب. ١٩٨٧

هاتف: ٤ / ٢٩٨٧٣٤١ (٩٧٢) - فاكس: ٦ / ٢٩٨٧٣٤٢ (٩٧٢)

www.al-ayyam.ps

E-mail: info@al-ayyam.ps

صورة الغلاف: تظاهرة في محافظات الضفة الغربية رافضة لخطط الضم.

(عصام ريباوي/ الأناضول)

المحتويات

٥	مقدمة
٦	موقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ١٩٦٧ وصولاً إلى نتنهاو
١٠	معلومات وأرقام أساسية حول مشاريع الضم
١٢	«إستراتيجيات الضم التدريجية» في عمق المفهوم الاستيطاني الإسرائيلي
٢٣	مواقف إسرائيلية معارضة للمبررات العسكرية للضم
٢٩	سيناريوهات الرد الفلسطيني وفق التقديرات الإسرائيلية
٤٤	ملخص
٥٠	الهوامش

مقدمة

شهد العقد الأخير مراجعة لبعض الفرضيات الأساسية المتعلقة بالأهمية الإستراتيجية لمنطقة الأغوار وعلاقتها بـ «الأمن القومي الإسرائيلي». وقد شهد عام ٢٠٢٠ بالذات نقاشاً موسعاً في أروقة المؤسسات العسكرية والأمنية، الإستراتيجية، حول أهمية خطوط حزيران ١٩٦٧ في ضمان أمن إسرائيل، وضرورة الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على منطقة الأغوار في إطار أي تسوية مستقبلية مع السلطة الفلسطينية. وينبع ذلك من افتراض أساسي لدى كل حكومات إسرائيل مؤداه أن الاستيطان في غور الأردن يبلور شكل الحدود الشرقية لإسرائيل ويشكل منطقة فاصلة بين الدول العربية من الشرق وبين الساحل الغربي المزدحم بالوجود السكاني لإسرائيل.

١ الأمر الذي ينسجم مع الموقف الإسرائيلي منذ حرب حزيران عام ١٩٦٧ مروراً بتوقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، القائل إن التواجد الاستيطاني الإسرائيلي واستمراره في غور الأردن قد تم ضمن الإجماع الإسرائيلي.^٢ أظهر استطلاع للرأي أجراه «معهد الديمقراطية» في نيسان ٢٠٢٠ أن خطوة الضم تتمتع بتأييد أغلبية صغيرة ٥٣٪. وأعربت أقلية عن معارضتها ٢٨٪.^٣

في سياق متصل، ينبغي التأكيد على أهمية استخدام المصطلحات التي تعكس الرؤيا والموقف الأساسي من مسألة الضم، حيث تتمسك الحكومات

الإسرائيلية باستخدام مصطلح «تطبيق القانون» أو «تطبيق السيادة» على سكان الضفة الغربية، كباقي المدنيين في كل موقع آخر في البلاد، وامتنعت في البداية عن استعمال مصطلح «الضم» كونه يحتوي على دلالات سلبية؛ بمفهوم أن «المناطق» لا تنتمي إلى إسرائيل. فالمنطق الإسرائيلي هو تطبيق القانون/ السيادة الإسرائيلية على منطقة الأغوار والكتل الاستيطانية ليس باعتبارها أراضي محتلة بل جزء من مناطق سيادة فعلية، لذلك عملت منذ سنوات على الربط ما بين هذه المستوطنات وبين المدن الإسرائيلية بحيث تراجعت معها أي عوائق بينها.^٤ لهذا، يستخدم في الأدبيات الإسرائيلية تعبير «فرض السيادة على المستوطنات الإسرائيلية» أكثر من مصطلح «الضم».

موقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ١٩٦٧

وصولاً إلى نتياهو

بدأ الموقف الإسرائيلي تجاه منطقة الأغوار يتبلور مع طرح مشروع ألون، الذي أصبح بحديثاته البوصلة للمد الاستيطاني الذي يتم تطبيقه على الأرض، ضمن فكرة عدم السماح بإنشاء دولة فلسطينية بين الأردن وإسرائيل. وهذا ما تم تطبيقه فعلاً من قبل حكومات الاحتلال المتعاقبة، والتي قامت من أجل تجسيد هذا الموقف ببناء شارع «٩٠»، الذي يربط مستوطنات الأغوار مع بعضها البعض. واستمر هذا الوضع حتى اتفاق أوسلو، الذي يفترض في تطبيق مرحلته الأولى «غزة أولاً» أن تنتقل مناطق واسعة من أراضي الأغوار إلى الفلسطينيين.^٥ ولذا، فإن فكرة التفاوض على مصير أراضي الأغوار طُرحت للمرة الأولى من قبل حكومة رابين عام ١٩٩٣.

ومع وصول نتياهو إلى السلطة (١٩٩٦ - ١٩٩٩) بدأت حقبة جديدة ومغايرة، تجسّدت في تجميد اتفاقية أوسلو، والسعي إلى تعزيز التواجد الاستيطاني في منطقة الأغوار. أما حكومة باراك (١٩٩٩ - ٢٠٠١)، فقد وضعت ملف الأغوار على طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين للمرة الأولى قبل أن يتراجع باراك عن التفاوض عليه قبيل اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، أما إستراتيجية حكومة شارون (٢٠٠١ - ٢٠٠٦) فيما يتعلق بمسألة الأغوار فكانت متماهية من سياسة نتياهو، وسعى إلى مشاريع توسعية استيطانية جديدة. أما حكومة أولمرت (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩)، فقد طرحت إمكانية إزالة بعض المستوطنات، والإبقاء على التجمعات الكبرى. إلا أن أولمرت بقي متمسكاً بالفرضية الإسرائيلية السائدة بضرورة بقاء السيطرة على منطقة الأغوار، كحزام أمني وعسكري ضروري ومهم.

يشير هذا السياق التاريخي إلى عدة استنتاجات، أولها أن الحقب الزمنية التي سيطر فيها اليمين المتطرّف على إدارة الحكومة الإسرائيلية شهدت تعتناً أكبر في التعامل مع قضية الأغوار، حيث رفضت جميعها من حيث المبدأ ووضعت هذا الملف على طاولة المفاوضات، أما الحكومات الأخرى، مثل حكومتي رابين وباراك، فقد كانت أكثر مرونة، من حيث قابليتها لوضع ملف الأغوار على طاولة المفاوضات. لكن في الحالة الثانية، ظهر مدى تأثير الرأي العام الإسرائيلي وموقفه الثابت من هذا الملف، وهذا ما أدى بالحكومات غير اليمينية إلى التراجع، وتبنى رأي الإجماع السياسي والشعبي بأن منطقة الأغوار لها أهمية أمنية لا يمكن التنازل عنها. في خطاب رابين الأخير في الكنيست قال: «إن الحدود الأمنية لحماية دولة إسرائيل ستوضع

في غور الأردن، بكل ما تحمل الكلمة من معنى»، وهذا يعني أن الحدود الدفاعية لإسرائيل تتضمن المنحدرات الشرقية لمنطقة الأغوار. وكذلك، طرح إسحق هرتسوغ^٦ «خطة النقاط العشر» التي نشرت بعد لقاء سري عقده وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري مع ملك الأردن عبد الله والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وبنامين ننتياهو لبحث خطة سلام جديدة، لتؤكد الخطة على أهمية منطقة الأغوار لإسرائيل وضرورة إبقائها تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية.^٧

وبعد فوز ننتياهو في انتخابات عام ٢٠٠٩ ووصوله إلى رئاسة الحكومة حتى اليوم، بدأت مرحلة أكثر تعقيداً في التعاطي مع منطقة الأغوار. فقد صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي في ١٢/١٢/٢٠٠٩ على خريطة جديدة تمثل الأولويات القومية لإسرائيل في التعاطي مع مناطق الضفة الغربية، وتم بموجبها منح امتيازات إضافية لمستوطنات الأغوار، وإقرار بناء ٣٢ بؤرة استيطانية جديدة.^٨ وحتى عام ٢٠١٢، شهدت مناطق الأغوار بناء ما يقارب ١٣٣ موقعا عسكريا. ومنذ عام ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧، قامت حكومة ننتياهو بهدم ٨٠٦ مبانٍ، وما يقارب ٧٠٠ منزل، في منطقة الأغوار وحدها.^٩

وفي المرحلة الراهنة (عام ٢٠٢٠)، طرح ننتياهو مجدداً موقفه الثابت من منطقة الأغوار كجزء مركزي في حملته الانتخابية معتمداً على موقف الإدارة الأميركية برئاسة ترامب الداعم له، وعلى إعلان خطة السلام أو ما عُرفت إعلامياً بـ «صفقة القرن» في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠، والتي سبقتها عدة خطوات عملية تمثلت في نقل السفارة الأميركية للقدس، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان المحتلة، لنصل عملياً إلى ما انتهى

إليه «الائتلاف الحكومي الجديد» الموقع في ايار ٢٠٢٠ ما بين حزب الليكود، وحزب «كاحول - لافان»، بالتأكيد على أهمية السيطرة على منطقة الأغوار. والإشارة إلى ضرورة «الانفصال التدريجي» من جهة، وضمان تقليل المخاطر الأمنية على إسرائيل وضمان تفوقها الإستراتيجي وسيطرتها الأمنية على المناطق الفلسطينية. من جهة أخرى.

لوحظ في عام ٢٠٢٠، تسارع الخطوات التمهيدية الإسرائيلية لشرعة «إستراتيجية الضم»، فعلى سبيل المثال، في كانون الثاني ٢٠٢٠، بدأ وزير الدفاع آنذاك «نفتالي بينيت» في تكريس الضم الفعلي لمنطقة (ج) من الضفة الغربية، وقام بتشكيل جهاز أطلق عليه «المتندى المسؤول عن الحرب على مستقبل منطقة ج»، وذلك لمنح المستوطنين تراخيص لشراء أراض في المنطقة بشكل خاص، وربط النقاط الاستيطانية بشبكتي الكهرباء والمياه، وعدم السماح بإخلاء المستوطنين من الأراضي الفلسطينية الخاصة التي سيطروا عليها. بالإضافة إلى ذلك، عمل «المتندى» على إضفاء الشرعية على وجود مزارع يمتلكها المستوطنون في المنطقة (ج) من دون الحصول على إذن من جيش الاحتلال.

بالمجمل، هناك أربع فرضيات عمل اتفقت حولها جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بشأن الأهمية الإستراتيجية للأغوار والمناطق الشرقية:

- «مستقبل إسرائيل مرتبط بتوسيع حدودها الشرقية».
- «الجبهة الشرقية تهدد الأمن القومي لإسرائيل».
- «لا يوجد شريك فلسطيني لمفاوضات سلام ويتوقع اندلاع حروب مستقبلية».
- «غور الأردن خالٍ من السكان الفلسطينيين».

معلومات وأرقام أساسية حول مشاريع الضم

هناك خمس مناطق، على الأقل، يجري استهدافها عبر ضمها من قبل بعض المشاريع، تشكل في مجملها ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية. والتي تتمثل في المناطق التالية:

١. مدينة القدس وضواحيها حتى مشارف أريحا.
 ٢. الكتل الاستيطانية الكبرى وتشكل ٦, ٩٪. «غوش عتصيون»، «أريئيل» و«معاليه أدوميم» و«جفعات زئيف» و«موديعين عليت وما حولها».
 ٣. المنطقة التي تشمل الأغوار غرب نهر الأردن وبدايات السفوح الشرقية التي تشكل ما يقارب ٢٩٪ من مساحة الضفة الغربية.
 ٤. منطقة خلف الجدار ومساحتها ٤, ٩٪؛ على اعتبار أن مساحة الأرض في الضفة الغربية هي ٥٦٦٤, ٥ كم مربع.
 ٥. بقية المناطق المصنفة «ج». وإذا تم مخطط الضم لمناطق «ج» كاملة فيعني عمليا السيطرة على ٦٠٪، من أراضي الضفة.
- يتضح من المعلومات أعلاه، أن خيارات الضم كلها سياسية أكثر منها ميدانية وتعني إلحاق المناطق المسيطر عليها لسيادة إسرائيل، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى إلغاء الاتفاقيات المبرمة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، «فلا تعود قيمة لأي اتفاق».

منطقة الأغوار

يطلق اسم الأغوار على المنطقة الممتدة من «عين جدي» قرب البحر الميت جنوباً، إلى منطقة بيسان شمالاً، التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧. تبلغ مساحة هذه المنطقة ١٦٦٤ كم؛ أي ما يقارب ٢٩٪ من

مساحة الضفة الغربية والحدود الشرقية للأراضي الفلسطينية. ٨٧٪ منها تصنف كمناطق «ج»، تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي أمنياً وإدارياً، وفق اتفاقية أوسلو.^{١٠}

يسكن في هذه المنطقة حوالي ٨٠ ألف فلسطيني بها فيها أريحا ومخيماتها التي يعيش بها حوالي ٢٤٠٠٠ مواطن، ١٥ ألفاً منهم يقيمون في تجمعات بدوية متفرقة.^{١١} ووصل عدد المستوطنين في منطقة الأغوار إلى حوالي ١١ ألف مستوطن، يعيشون في ٣٧ مستوطنة، أقيمت على مساحة ١٢ ألف دونم، إضافة إلى ٦٠ ألف دونم ملحقة بها.^{١٢}

تشير هذه الدلائل الإحصائية إلى أن الاهتمام الإسرائيلي بمنطقة الأغوار هو جيو-سياسي أكثر من الاهتمام الديمغرافي كما يظهر في مناطق محتلة أخرى مثل التجمعات السكانية والقدس.

الكتل الاستيطانية

«الكتل الاستيطانية» مصطلح تستخدمه سلطات الاحتلال للإشارة إلى التجمعات الاستيطانية الاستعمارية في الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

تقيم إسرائيل عشر كتل استيطانية في الضفة الغربية ومئات الحواجز العسكرية، وتضم الكتل مناطق واسعة ذات أهمية إستراتيجية؛ إذ تشكل مناطق فاصلة بين المدن الفلسطينية. تشكل هذه الكتل الاستيطانية وعلى وجه الخصوص الكتل الخمس؛ «غوش عتصيون»، «أريئيل والشومرون الاستيطانية»، «معاليه أدوميم»، «جفعات زئيف» و «موديعين إليت وما حولها» نحو ٦, ٩٪ من مساحة الضفة الغربية. وتساهم إلى جانب الأغوار

مع جدار الفصل العنصري ومنظومة الطرق الالتفافية إضافة إلى الحواجز العسكرية، أداة لتقسيم الضفة وعزلها ضمن «كانتونات» وتسيطر على قرابة ٦٠٪ من أراضي الضفة. كما ذكرنا سابقاً.

فيما يخص مشروع الضم الحالي (خطة الضم لحكومة نتياهو ٢٠٢٠)،^{١٣} فالمنطقة مساحتها حوالي ٥, ٢٢٪ من مساحة الضفة الغربية، وهي تشكل حوالي ٧٨٪ من مساحة الأغوار وتعادل ١٣٠٦ كم مربع، يسكنها أكثر من ٨٠ ألف فلسطيني.^{١٤} وتشمل خطة الضم الإسرائيلية أكثر من ١٣٠ مستوطنة وبؤرة استيطانية في الضفة الغربية.

«إستراتيجيات الضم التدريجية»

في عمق المفهوم الاستيطاني الإسرائيلي

تنوع الخيارات الإسرائيلية حول «إستراتيجية الضم»، والتي تتباين ما بين ضم شامل أو تدريجي (جزئي)، إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ حرب حزيران ١٩٦٧ تتبنى «إستراتيجيات ضم تدريجية (جزئية)» وفقاً لمشروعها الاستيطاني والرؤيا المستقبلية لحدود دولة إسرائيل، الأمر الذي ينسجم مع ذهنية الاستيطان والتوطين الذي اعتمدته الحركة الصهيونية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر كحجر أساس لبناء الدولة اليهودية.

وعلى الرغم من تزايد إمكانية فرض الضم الشامل مع تطبيق القانون الإسرائيلي المدني عليها، وتحديدًا فيما يتعلق بخطة الضم الأخيرة التي عرضها نتياهو، المتماهية مع خطة السلام الأميركية «صفقة القرن» والتأييد الاستثنائي

لإسرائيل في عهد الرئيس ترامب، وعدم الاكتراث بالموقف والحقوق الفلسطينية بادعاء الرفض الفلسطيني للخطة، إلا أن هناك عدّة عوائق أبرزها: التخوف من المقاومة والرد الشعبي واندلاع «انتفاضة ثالثة» كنتيجة لضياح الخيار السياسي وحل الدولتين نهائياً، التخوف من تجنيس مئات آلاف الفلسطينيين وإنتاج نظام «فصل عنصري»، التخوف من الرد العربي حيث أن الضم الكامل قد يحفز على ضرورة اتخاذ موقف عربي ومنع التقارب العلني والنوعي مع بعض الدول العربية الذي تُرجم بالاتفاقيات مع الإمارات والبحرين والسودان. كذلك، المعارضة السياسية الداخلية التي توافق على فكرة الضم لكنها ترفض إجراءات الضم دون غطاء دولي أو تأييد أو تفاهات مع الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة التي رجحت سياسة الضم التدريجي، خوفاً من العزلة الدولية.^{١٥}

اتخذت حكومة نتنياهو خطواتها نحو خيار الضم الجزئي، على اعتبار أن هذا الخيار هو الأكثر عقلانية في ظل المعطيات الإقليمية والدولية الراهنة، واستناداً على عدد من المبررات الداعمة لذلك، كما ذكر أعلاه، إلا أنه يقع في صلب قرار الضم الجزئي فرض سياسات الأمر الواقع، حيث دأبت إسرائيل في السنوات السابقة على إعادة هيكلة الطبيعة الديمغرافية للمناطق المستهدفة من خلال سياسات التهويد المدعومة من تيار اليمين، ولا تزال إسرائيل تعوّل على حالة الضعف العربي غير المسبوق في ظل انشغال دول الإقليم بإعادة هيكلة الثوابت الداخلية للدولة الوطنية عقب أزمات وثورات العالم العربي منذ عام ٢٠١١، فضلاً عن التصدي لتبعات ظهور وتمدد التنظيمات «الإرهابية» المختلفة والموالين والداعمين لها، بالإضافة إلى حالة الانقسام الفلسطيني، إذ جميعها مؤشرات تدعم تراجع حدة التصعيد المضاد إزاء خطوات إقرار مشروع الضم.

أضف إلى ذلك التقديرات الإسرائيلية القائلة بتراجع أولوية القضية الفلسطينية في السياسات الإقليمية، وتحييد التهديدات الأمنية في ظل انخراط «حزب الله» اللبناني في الحرب الأهلية السورية وتفضيله استمرار الهدنة طويلة الأمد مع إسرائيل، وهو ذات النهج الذي اتبعته حركة حماس، كما أن تصاعد تهديدات إيران وتنظيمات مثل «داعش»، كلها قادت إلى حدوث تقارب نسبي بين إسرائيل والقوى الإقليمية لمواجهة هذه التهديدات في إطار سعي إسرائيل لتأسيس نظام «للأمن الإقليمي» في الشرق الأوسط.^{١٦} فيما يخص منطقة الأغوار والكتل الاستيطانية على وجه الخصوص، سيطرت إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ على منطقة غور الأردن وامتنعت عن ضمها رسميًا كما حدث مع القدس الشرقية حتى عام ١٩٨٠. وعمدت إلى محاصرة التواجد الفلسطيني فيها وذلك بتبني سياسات وإجراءات تمنع تطور البلدات الفلسطينية. إضافة إلى هدم قرى بدوية على امتداد منطقة الأغوار، وتحكمت بموارد المياه في غور الأردن، وفرضت قيودًا صارمة على حرية حركة وتنقل الفلسطينيين في المنطقة.^{١٧}

تقوم إستراتيجية الضم التدريجية للسيطرة على الأغوار على خطوتين أساسيتين:

أولاً: السيطرة الكاملة على الأراضي وإعلانها مناطق عسكرية (عسكرة الأرض).^{١٨}

تصنّف الحكومة الإسرائيلية الأراضي التي يُراد الاستيلاء عليها كأراضي دولة ويتم تسجيلها على هذا الأساس. وقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية هذا الإجراء في عام ١٩٧٩ معتمدة على تطبيق «قانون الأراضي العثماني

١٨٥٨». ومن ثم، إعلانها «ممتلكات متروكة» أو إعلانها «مناطق عسكرية»، حيث يصنف ٤٤٪ منها «مناطق عسكرية مغلقة»،^{١٩} يُمنع الفلسطينيون من الوصول إليها لاستغلالها في السكن أو أي نشاط اقتصادي، وتمت إقامة نحو ٩٠ موقعاً عسكرياً و٧ حواجز عسكرية ثابتة. وأيضاً، تتم مصادرة الأراضي تحت عنوان بناء مؤسسات ومرافق خدمتية للمستوطنين، أو يتم توزيعها على المستوطنين اليهود لتعزيز نمو الاستيطان الفردي اليهودي في المنطقة.

ثانياً، منع التطور والبناء في الأغوار بحجّة تصنيفها مناطق «ج» تعتبر ٨٧٪ من أراضي الأغوار منطقة «ج» ولا يستطيع الفلسطينيون بناء منازل أو أي أبنية أخرى فيها إلا إذا حصلوا على ترخيص من السلطات الإسرائيلية التي ترفض عادة إعطاء هذه التصاريح.

وفي المقابل، تهيم الحكومات الإسرائيلية منذ سنوات عملية ضم الكتل الاستيطانية وربطها بالأغوار خاصة «معاليه أدوميم» و«غوش عتصيون»، بواسطة شبكات الطرق، وبالتالي فإن الضم سيكون فورياً، في حال اتخذ القرار الرسمي بشأنه.

في السياق ذاته، فإن «سياسة الفصل»، التي تمارسها إسرائيل منذ سنوات لعزل قطاع غزة عن الضفة الغربية، تتماشى مع إستراتيجيات الضم التدريجي، من خلال الفصل الجغرافي وفرض قيود شاملة على الحركة والتنقل تحت ذرائع عسكرية وأمنية، كما فعلت بخصوص مشروع المستوطنات في الضفة الغربية وتحويلها إلى كانتونات أشبه بالبتوستانات، ستخضع الممرات بينها أيضاً لسيطرة إسرائيل.^{٢٠}

إن الخيار التدريجي؛ أي ضم منطقة الأغوار وجزء من الكتل الاستيطانية، يلقي تأييداً واسعاً داخل الأوساط السياسية الإسرائيلية، خاصة إذا ما تم الاكتفاء بضم منطقة الأغوار فقط، لأنها ضمن الإجماع الإسرائيلي وبذريعة كونها جزءاً من منظومة الأمن القومي لإسرائيل، ولن تؤدي إلى صدام وتوتر مع المجتمع الدولي والعربي، بل هناك افتراض أن الفلسطينيين لا يملكون إستراتيجية لمواجهة الضم الجزئي، ما يعبر عن نفسه يومياً بعدم مواجهة التوسع الاستيطاني وفشل مقاطعة بضائع المستوطنات.. إلخ. وأيضاً، يتماثل هذا الخيار مع الشروط الأميركية لـ«صفقة القرن» بضم الأغوار وضمان إجماع سياسي داخلي في إسرائيل.

لعلّ الاعتبارات العسكرية والأمنية لها الدور الأساسي في تبني سياسة الضم التدريجي، حيث إن السيطرة العسكرية والأمنية الإسرائيلية على منطقة الأغوار قائمة ومستقرة ولا تفرض تداعيات أمنية في حال الضم التدريجي.

الدوافع الإسرائيلية لمشروع الضم

لمشروع ضم الأغوار والكتل الاستيطانية أهداف متعددة متشابكة ومتداخلة، يتم تصنيف أهميتها وأولوياتها وفق الترتيب التالي:

أولاً: الدوافع السياسية - الأيديولوجية

يأتي مشروع الضم وفقاً لفرضيات سياسية وأيديولوجية أساسية تقوم على فكرة أنه يعزز مصالح إسرائيل السيادية المرتبطة برويتها للعلاقات مع الفلسطينيين، وعلى وجه الخصوص ماهية وشكل الكيان الفلسطيني المستقبلي. حيث من شأن ضم غور الأردن أن يطوّق الدولة الفلسطينية المستقبلية، ويحكم السيطرة الإسرائيلية عليها.

خلاصة موقف حكومات إسرائيل وحكومة نتنياهو على وجه الخصوص، أن إسرائيل تريد حكماً ذاتياً فلسطينياً، وبالحد الأقصى دولة فلسطينية هزيلة حدودها الجدار وبدون القدس وغور الأردن ونهر الأردن والبحر الميت. من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن حدود ١٩٦٧ كأساس للتفاوض مع الفلسطينيين هي مجرد ادعاء لرفض أي مشروع تسوية، على اعتبار أن هذه الحدود غير قابلة للدفاع عنها، وتمثل عمقاً إستراتيجياً لإسرائيل.^{٢١}

وفيما يخص ضم الكتل الاستيطانية، فهدفها السياسي إنهاء أي إمكانية لإقامة «كيان فلسطيني سيادي مستقل» في الضفة الغربية بعزل شهاها عن جنوبها أو على الأقل جعلها دولة هزيلة غير قابلة للحياة. وأيضاً، تكريس ما يعرف بـ «القدس الموحدة».

وفي السياق ذاته، تعمل إسرائيل على الحفاظ على الحد الأدنى من السلطة الفلسطينية، وتقلص مهامها لمهام أمنية وإدارية أساسية، كإدارة شؤون بلديات أو شؤون إنسانية وتفصيلية صغيرة، دون الذهاب لتعزيز مكانتها السياسية.

بل في الجوهر، لا تريد إسرائيل قيادة سياسية فلسطينية موحدة، ولا تريد نظاماً سياسياً فلسطينياً قوياً في الضفة الغربية.

وفي هذا الجانب، تؤكد التقارير الإسرائيلية، أن «خطوة بسط السيادة ستغيّر قواعد اللعبة وموازن القوى في الساحة الإسرائيلية - الفلسطينية، بحيث تحرم الفلسطينيين من إمكانية المعارضة على اقتراحات التسوية والقدرة على الإمساك بإسرائيل كرهينة في وضع النزاع القائم».^{٢٢}

كما أنه «الأول مرة، تؤيد واشنطن إعلان نوايا إسرائيل للتواجد الدائم خلف خطوط ٦٧، وعليه ينبغي تجسيد ذلك بالسيادة على الأرض، ويحتل ألا يهز مخطط الضم وضع إسرائيل الأمني والسياسي، ولا سيما إذا كان حجم الضم محدودًا ولم يمنع خيار حل الدولتين».

وفق التقديرات الإسرائيلية، لا يتناقض مخطط الضم مع التزام الحكومة الإسرائيلية من جانبها بسياسة إدارة الصراع، على افتراض أن مخطط الضم لا ينطوي على مخاطر أمنية، الأمر الذي سيسمح لإسرائيل بتحسين مصالحها. ونظرًا لقلّة فرص تحقيق تقدم سياسي مع الطرف الآخر، تركز إسرائيل في المقام الأول على معالجة المخاطر الأمنية في مسألة الضم. وفق التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية، لا تشير العمليات والاتجاهات في الساحة الفلسطينية إلى تزايد فرص التصعيد في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في حالة الضم الجزئي، إلى جانب تراجع احتمال التهديد من قبل الجهات الفاعلة الإقليمية، ولا سيما إيران وحزب الله وتركيا ومنظمات سلفية جهادية.^{٢٣}

ثانياً: الدوافع العسكرية والأمنية

لم تتبدل الاعتبارات الأمنية والإستراتيجية الإسرائيلية الداعية لإبقاء غور الأردن تحت السيادة الإسرائيلية منذ طرح «مشروع ألون الموسع» عام ١٩٧٦ الذي نصّ على ضرورة ضمان منطقة الأغوار كحدود آمنة. وتنطلق الفرضية الأساسية للمشروع على حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي عمّقت مفهوم ضرورة وجود حدود دفاعية لإسرائيل، وأن التطور التكنولوجي العسكري لا يلغي أهمية الحدود الدفاعية والعوائق الطبيعية، كما أن الضمانات السياسية لأمن إسرائيل غير قادرة على تحقيق الردع.^{٢٤}

يمكن تركيز الاعتبارات الإستراتيجية والأمنية في ثلاثة محاور أساسية:

■ أولاً: منع إمكانية توسع الدولة الفلسطينية في كلا الاتجاهين نحو الأردن، باعتبار أن غور الأردن يشكل فاصلاً ديمغرافياً بين غور الأردن الشرقي وبين سلسلة جبال نابلس والخليل.^{٢٥} يمنع هذا الفاصل قيام دولة فلسطينية كبيرة على ضفتي الأردن، ويحافظ على كيان المملكة الهاشمية التي لا يشكل حل الدولة الفلسطينية ضماناً لاستمرار وجودها.^{٢٦} كانت هذه الإمكانية محتملة في أوائل فترة ما بعد حرب عام ١٩٦٧، وقبل فك الارتباط بين الضفتين.

يرتكز هذا الاعتبار على تبني خطة ألون مبدأ العزل الأمني من خلال السيادة الإسرائيلية في غور الأردن، وذلك لتجنب تواصل إقليميّ عربي من إيران إلى كفر سابا في أي تسوية سياسية مستقبلية.

■ ثانياً: كان أحد أبرز مرتكزات النظرية الأمنية الإسرائيلية في تبرير السيطرة على غور الأردن بعد احتلال العام ١٩٦٧، هو ضرورة الحفاظ على العمق الإستراتيجي، معتمدة على المعطيات التالية:^{٢٧}

- دونية إسرائيل الجيو- إستراتيجية: يزداد خضوع إسرائيل للتهديد كلما ازدادت إمكانية إلحاق الضرر بها نتيجة طبيعتها الجغرافية. ولا يلحظ تغيير جوهري في تقارير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية منذ عام ٢٠١١، رغم تراجع هاجس تكوين جبهة عربية موحدة تضم العراق، سورية، الأردن وإمكانية انضمام السعودية ودول أخرى. فلا تزال مقولة إن إسرائيل تواجه «خطراً كيانياً» على الجبهة الشرقية (وعلى جبهة سيناء)، قائمة،

بنضوج تحديات جديدة على أثر المتغيرات الإقليمية في ظل الأزمات العربية. لذلك تؤكد المؤسسة العسكرية أثناء مراجعة إستراتيجيتها العسكرية في مواجهة الأخطار المستقبلية على أهمية أطول الجبهات الحدودية، الأمر الذي يساهم في تعميق دونية إسرائيل الجيو - إستراتيجية من خلال تحول جميع حدودها إلى مناطق «غير آمنة» و«غير مستقرة».^{٢٨}

- العمق الإستراتيجي الدفاعي الضيق - «الخاصة الضيقة» لإسرائيل: عرضها ١٢ كم بين الضفة الغربية والساحل الذي يتمركز به ٨٠٪ من سكان إسرائيل، ما يعزز دونية إسرائيل الجيو - إستراتيجية.^{٢٩} لعل أبرز التحديات أمام الإستراتيجية الدفاعية الإسرائيلية هي كيفية مواجهة احتمال هجوم صاروخي مكثف على منطقة «الخاصة الضيقة» التي تتمركز فيها أهم الصناعات والمشاريع والمؤسسات الإسرائيلية المدنية منها والعسكرية، إضافة إلى تموضع عصب المجتمع اليهودي الإسرائيلي؛ بمعنى آخر، إن لغور الأردن أهمية كبيرة اكتسبها من الحدود الطبيعية، ما يسمح بتشكيل عمق إستراتيجي، وهذا مهم لنشر القوات وإزالة التهديد من الشريط الساحلي، حيث يتركز معظم سكان إسرائيل وصناعتها، وتزداد أهمية هذا العمق الإستراتيجي مع عصر الصواريخ الباليستية والصواريخ بعيدة المدى التي تهدد المراكز السكنية والمدنية. وأيضاً، تحد غور الأردن سلسلة من التلال بها خمسة معابر، يمكن أن يناور

الجيش المعادي عبرها، ولذلك من السهل حماية أي معبر من أي عدو خارجي هناك.

- يؤثر انعدام العمق الإستراتيجي على زمن رد الفعل وقوة الردع. لهذا، تعاني إسرائيل من مشكلة فيما يتعلق بالإنذار المبكر. جبال نابلس والخليل تكشف السهل الساحلي الإسرائيلي وتعطي أفضلية «للعدو» بالمفهوم العسكري من ناحية استكشاف أو إطلاق صواريخ: تتمسك إسرائيل باستمرار بالسيطرة على سلسلة جبال نابلس والخليل لقصر مسافة الإنذار بين سلسلة الجبال والعمق الإستراتيجي الحساس لإسرائيل.^{٣٠}

في واقع الأمر، تشغل مسألة ضمان العمق الإستراتيجي وتأمين «حدود قابلة للدفاع» حيزاً أساسياً في النقاش الدائم حول إمكانية التسوية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.^{٣١} مع الإصرار على تمسك إسرائيل بالسيطرة على غور الأردن لضمان مبدأ «حدود قابلة للدفاع» في ظل الدونية الجيو-إستراتيجية لإسرائيل.^{٣٢}

■ **ثالثاً:** أضف إلى ذلك، يعزز بقاء غور الأردن تحت السيادة الإسرائيلية مكانة القدس على اعتبار أن منطقة غور الأردن حلقة وصل مهمة للقدس مع مناطق داخل إسرائيل. فالسيادة الإسرائيلية في الضفة الشرقية تعزز وجود القدس ومكانتها كمناطق مهمة في لبّ خارطة دولة إسرائيل وليس في أطرافها، بل هناك تخوف على بقاء القدس في أطراف إسرائيل ومن ثم تحولها تدريجياً لمحور الدولة الفلسطينية وعاصمتها.^{٣٣} إذا أقيمت دولة فلسطينية مستقلة ستكون متصلة جغرافياً أو لديها ممر

نحو العالم الخارجي، وهو الجهة الشرقية وليس دولة إسرائيل.^{٣٤} في حال تطويق الدولة الفلسطينية بتجمعات استيطانية من كل الاتجاهات، قد يخلق ذلك شعوراً بالاختناق والحصار.^{٣٥}

هناك تجاذبات واختلافات بين جنرالات المؤسسة العسكرية والأمنية في إسرائيل حول ضرورة السيطرة على منطقة غور الأردن، وأبرز المواقف المؤيدة لمخطط الضم، تطرحه منظمة - قادة من أجل أمن إسرائيل - وهي حركة إسرائيلية شكلها مسؤولون كبار سابقون في المنظومة الأمنية الإسرائيلية (قادة أركان في الجيش، الشبابك، الموساد والشرطة)، تأسست في كانون الأول ٢٠١٤، بعد انتهاء العدوان على غزة المسمى بالجرف الصامد عام ٢٠١٤، بمبادرة من الجنرال (احتياط) أمنون رشيف، وضمت رؤساء "الموساد" السابقين تسفي زامير، شبتاي شافيت، داني ياتوم، مثير داغان، ورئيس الشبابك السابق عامي أيلون، ورئيس مجلس الأمن القومي السابق عوزي أراذ، ومفوضي الشرطة السابقين هرتسل شافير، ويعقوب تيرنر، وأساف حيفتس، وغيرهم الكثير.

في حزيران ٢٠١٦، نشرت الحركة خطة "الأمن أولاً"، داعية إلى الانفصال المدني عن الفلسطينيين مع الحفاظ على السيطرة العسكرية على مناطق من الضفة الغربية بضمنها السيطرة العسكرية الكاملة على غور الأردن، حتى إذا لم يكن هناك شريك في المرحلة الراهنة لتوقيع اتفاقية الحل الدائم تضمن أن تكون دولة إسرائيل يهودية وديمقراطية.

دأب نتنياهو على تجنيد ضباط وجنرالات سابقين مؤيدين لمشروعه الهادف لضم الأغوار، تحت حركة يطلق عليها «الأمنيون» تضم مئات الجنرالات

السابقين لهم تقديراتهم وخبراتهم العسكرية والأمنية. هؤلاء وجهوا رسالة إلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب، معلنين مساندتهم ودعمهم الحكومة الإسرائيلية، ويأتي توجيه هذه الرسالة في محاولة من نتنياهو للرد على الحركة السابق ذكرها، والتي تعارض مخطّط الضم في منظومته الحالية واشترطه بتنسيق إقليمي، لأن من شأنه أن يسبّب أضرارًا بالغة للأمن الإسرائيلي.

مواقف إسرائيلية معارضة للمبررات العسكرية للضم

يستند الموقف الرافض لعملية الضم على افتراض إستراتيجي وأمني مهم وأساسي، مؤداه أن التزام إسرائيل المفترض بالسلام مع الفلسطينيين وفكرة «حلّ الدولتين» شكل ركيزة أساسية للوضع الراهن، وتبين أنه كان أساسيًا للسماح لها بفرض السيطرة المطلقة على الضفة الغربية بشكل متزايد، على الرغم من تعثر محادثات السلام الفعلية لسنوات. ولطالما شكّلت المستوطنات تحديًا حقيقيًا وملموسًا لهذا الالتزام، لكن الرد الإسرائيلي والموقف الدولي والأميركي كان بأن مسألة المستوطنات قابلة للمفاوضات ولو جزئيًا، فعملية إزالة المستوطنات من سيناء ومن غزة والجزء الشمالي من الضفة الغربية، أعطت مصداقية لهذا القول، إلا أن مخطّط الضم الذي يشمل ٣٠٪ من أراضي الضفة الغربية ويشمل جميع المستوطنات وينهي فكرة «حلّ الدولتين» يقوض هذا الافتراض نهائيًا وقد يجعل النتائج المحتملة سلبية لإسرائيل.

يرفض الموقف المعارض المبررات الأمنية؛ أي (أمننة) الدوافع السياسية لمشروع الضم، حيث يستبعد الكثير من الباحثين والإستراتيجيين في إسرائيل أن تكون أهداف نتنياهو من الضم أمنية أو إستراتيجية، بل ويعتبرون تطبيق

السيادة في غور الأردن والمستوطنات وأجزاء من الضفة أهم المنعطفات الإستراتيجية والمركزية والأصعب في تاريخ دولة إسرائيل ومستقبل السلطة الفلسطينية، الأمر الذي سوف يشعل الأوضاع إلى حدّ اندلاع انتفاضة ثالثة. فعلى على الرغم من وجود إجماع واسع على أن الكتل الاستيطانية والمنطقة الواقعة غرب الجدار يجب أن تكون بيد إسرائيل، إضافةً لاستمرار سيطرة الجيش أمنياً على الأغوار، إلا أن ذلك يجب أن يكون باتفاق وليس كعملية ضم؛^{٣٦} أي أن استمرار الوضع الحالي القائم على السيطرة الفعلية وليست الرسمية القانونية يضمن أمن إسرائيل، بل وعلى العكس من ذلك تماماً فإن تغيير الوضع القائم من خلال الضم الرسمي هو أمر خطير، ويتميز بالإهمال وبالمقاومة الخطيرة، وإن قام به نتيناهو فعلاً وأعلن عن الضم، فسيكون تهديداً للأمن القومي الإسرائيلي؛^{٣٧} أي أنه في ميزان الربح والخسارة، وفق التقديرات الإستراتيجية المعارضة للضم، من الأفضل الحفاظ على الوضع الراهن في الساحة الإسرائيلية الفلسطينية، حيث تتمتع إسرائيل بالفعل بالسيطرة الأمنية الكاملة على الضفة الغربية.^{٣٨}

يستند هؤلاء؛ أي معارضو التذرّع بالدوافع والمبررات الأمنية، على أن نتيناهو لم يجعل الأسباب الأمنية والإستراتيجية في مركز خطابه لصالح الضم، إنما أشار تحديداً للمبررات التاريخية والقومية والدينية، ويأتي في سياق تصعيد الخطاب القومي الأيديولوجي اليميني في إسرائيل في السنوات الأخيرة، والذي بلغ ذروته في سنّ قانون القومية، نقل السفارة الأمريكية الى القدس، وضمحلل الخط الأخضر ومعه حل الدولتين.^{٣٩}

وتمسك الكثير من الباحثين والأمنيين، بضرورة الحفاظ على الوضع

الراهن. فإسرائيل تتمتع أساساً بسيطرة أمنية كاملة على الضفة الغربية، كما أن المستوطنين القاطنين في تلك الأراضي يخضعون في الأصل لقانونها المدني، وقد نجحت إلى حد كبير في جعل المجتمع الدولي يتقبل فكرة الزيادة المستمرة في النشاط الاستيطاني. وبحسبهم، فمعظم الجهات الفاعلة ذات الصلة - السلطة الفلسطينية، والعديد من الدول العربية، والعواصم الأوروبية، والدول الممثلة في مجلس الأمن الدولي، والولايات المتحدة، قد تكيفت مع هذا الواقع ولا تعارضه بصورة نشطة. وبطبيعة الحال، فإن الوضع الراهن ليس خالياً من التكلفة، وقد يكون من المستحسن التوصل إلى سلام يتمّ التفاوض بشأنه، غير أن هذا البديل كان مقبولاً بشكل منطقي ومستدام على نحو مدهش على حد سواء.

وفي سياق آخر، يؤكد خبراء وجرالات عسكريون، أنه ومنذ حوالي عشرين عاماً، هناك تحولات وتغييرات جيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى تطور التكنولوجيا العسكرية وأساليب القتال، أدت إلى تقليل الأهمية العسكرية لغور الأردن بالنسبة لإسرائيل. حيث تستبعد الأوساط المؤيدة لهذا الموقف إمكانية بلورة موقف عربي موحد قادر على تهديد الأمن القومي الإسرائيلي؛ اتفاقية السلام مع الأردن عام ١٩٩٤، تدمير القدرة العسكرية للعراق بعد الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣، وتدمير القدرات العسكرية لسورية، كل ذلك أدى إلى تغيير المعادلة لصالح إسرائيل.^{٢٠}

ويتمثل الادعاء الأبرز حول إمكانية صد أي هجوم بريّ محتمل من جهة الشرق، بأن الجيش الإسرائيلي قادر على مواجهة ذلك بضربات جوية للقوات العربية داخل الحدود الأردنية ونقل المعركة إلى الأراضي الأردنية، أضف

إلى ذلك، الاستعانة بالقدرات الدفاعية الموجودة على امتداد غور الأردن ومنحدرات جبال السامرة. وإن التغييرات في المحيط الجيو-سياسي المرتبطة في كيفية إدارة الحرب الحديثة يعطي أفضلية للحرب من بعيد على حالة الدفاع القريب (على خط المواجهة). أضيف إلى ذلك، الاتفاقيات والتكنولوجيا العسكرية هي الضمان الأساسي لأمن إسرائيل، لذلك، الاعتبار الأمني ضعيف، فالأغوار منطقة قابلة للضبط عسكرياً.

لهذا، لا تتعلق التدايعات الأمنية لمسألة الضم بتحسين أو تعاضم قدرات إسرائيل العسكرية على السيطرة التكتيكية والإستراتيجية، فمناطق الضفة بالكامل تقع حالياً تحت مثل هذه السيطرة، وعليه فإن الضم الرسمي أو القانوني لن يزيد إسرائيل قوة، بل قد يعرض ما تمتلكه من قوة وقدرة إستراتيجية مستقرة وواضحة للخطر. وقد يكون هذا الأمر هو الدافع الرئيسي للتحفظ أو الرفض، وهذا ما عبّر عنه كُثر من القادة العسكريين والأمنيين في إسرائيل تجاه خطة الضم أحادي الجانب، مثل غيوراً آيلاند، وعاموس يادلين،^{٤١} منوهين بشكل خاص لمخاطر ضم غور الأردن على التنسيق الأمني الناجح مع السلطة الفلسطينية، والعلاقات الأمنية المتينة مع المملكة الأردنية الهاشمية.^{٤٢}

فيما يتعلق بالأردن، فالقضية الفلسطينية لها أهمية وجودية بالنسبة للمملكة، حيث أن أكثر من نصف سكانها فلسطينيون. لذلك، معارضة الأردن الرسمية هي معارضة شديدة وحقيقية لأي خطوة ضم، بصرف النظر عن شكل الضم ونطاقه، ومن المرجح أن يواجه أي تحرك إسرائيلي في هذا الاتجاه بمعارضة أردنية قوية،^{٤٣} ومن المتوقع أيضاً أن تمتد الاضطرابات من

الضفة الغربية إلى السكان الفلسطينيين في الأردن. فعلى الرغم من الإغراءات الاقتصادية المقترحة للأردن ضمن خطة ترامب «صفقة القرن» (٧, ٤ مليار دولار من المساعدات)، إلا أنها لم تشكل حافزاً لقبول الخطوط العريضة منها رغم حالة عدم الاستقرار الاقتصادي التي يمرّ بها الأردن في الفترة الأخيرة. في السنوات الأخيرة، ركّزت سياسة إسرائيل الأمنية على تعطيل تقدم إيران ومنع «تموضعها» العسكري في الشرق الأوسط، وتم استيعابها في الساحة الشمالية على الجبهة السورية - اللبنانية إلى حدٍ بعيد. إلا أن مخطط الضم شكّل موضع اهتمام مركزي لدى المجتمع الدولي إضافة إلى أزمة جائحة كورونا، وهو ما ساعد إيران في انتهاك الالتزامات التي فرضها الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥، الأمر الذي ساهم في تشكيل موقف دولي موحد بالغ الأهمية ضد طهران.^{٤٤} ومن الجدير ذكره أن الضم قد يمسّ بتعاون إسرائيل مع دول ليس لها علاقات رسمية معها، على أساس وجود مصلحة مشتركة ضد توسع النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط؛ بمعنى آخر، قد يشتم مخطط الضم انتباه العالم عن شعار تنناهو المعروف «أن التحدي الإستراتيجي الأهم لإسرائيل والمجتمع الدولي هو إيران».^{٤٥}

ومن وجهة نظر عامة، إن الخسارة الأساسية هي على المدى الإستراتيجي البعيد، حيث إن الصمت أو عدم الاكتراث العالمي الذي يبدو للحكومة الإسرائيلية تجاه عملية الضم، لعلّه سيعيد إسرائيل إلى أوائل السبعينات وتبني اعتبار الصهيونية حركة عنصرية، وتراجع تطور العلاقات الثنائية مع الدول الغربية على مدار عشرات السنين.^{٤٦} يتهم معارضو مخطط الضم أن المخطط هو دليل على أن الأحداث التكتيكية هي التي تحدّد الإستراتيجية

الإسرائيلية لحكومة نتنياهو، وأن عملية صنع القرار تعكس اعتبارات سياسية لا تأخذ بعين الحسبان أبعاداً وخطوات جوهرية تغير قواعد اللعبة في القضايا الإستراتيجية والمصيرية.^{٤٧}

الموقف الرفض من دوافع اقتصادية

ستبلغ تكاليف الضم الاقتصادية وفق البحث الذي أُعدّ لصالح جمعية «قادة من أجل أمن إسرائيل (Commanders for Israel's Security)» برئاسة الجنرال احتياط أمنون ريشف، ٥٢ مليار شيكل سنوياً.^{٤٨} كما سيؤدي الضم في أسوأ حالاته: أي انهيار السلطة الفلسطينية، وجولة قتالية جديدة مع غزة إلى إدخال ٣٠ ألف جندي احتياط للضفة بتكلفة ١, ١ مليار دولار، و٦, ٢ مليار دولار لمواجهة المقاومة الفلسطينية في غزة، عدا عن الخدمات المدنية التي ستضطرّ إسرائيل لتقديمها للفلسطينيين في المناطق التي يشملها الضم بما فيها «أ» و«ب».^{٤٩} وهناك تكاليف أمنية ومدنية أخرى أشار إليها البحث المذكور، وفي هذا السياق نشرت مجلة ذي ماركر (The Marker) في منتصف حزيران ٢٠٢٠ أرقام وتكاليف الضم على النحو التالي: كل عائلة فلسطينية تكلف بعد الضم ٢٥٧٤٢ شيكلاً سنوياً: تأمين وطني، خدمات صحية، خدمات تعليمية، وتكاليف حكومية أخرى. كما أن ضم كل مناطق «ج»، بما فيها الغور، والتي تضم ٣٠٠ ألف فلسطيني، سيكلف ٤, ٢ مليار دولار سنوياً، أما ضم كل الضفة الغربية؛ أي ٦, ٢ مليون فلسطيني، سيكلف إسرائيل ٨, ١٤ مليار دولار سنوياً.^{٥٠}

ومن جهته، أشار عاموس يادلين إلى أن «الخارطة المرفقة لخطة القرن تُوجد لإسرائيل حدوداً طويلة من ٦٠٠-١, ٨٠٠ كم، وستكون تكلفة توزيع الكتائب عليها ما يقارب الـ ٩, ٢ مليار دولار سنوياً».^{٥١}

ومن ضمن التكاليف والمخاطر الاقتصادية المتوقعة، ما ستركه من عقوبات دولية وأوروبية محتملة ضد إسرائيل، نتيجةً لقرارها المخالف للقانون الدولي، والذي يقضي على احتمالات التسوية السياسية المدعومة دولياً، وهو ما أشار إليه عاموس يادلين: «هدد أوروبا التي هي شريك تجاري أساسي لإسرائيل بالمس بالتعاون الاقتصادي معها، والصين ليست بديلاً عن أوروبا؛ لأن أي زيادة في التعاون معها ستزيد من توتر العلاقات مع أميركا».^{٥٢}

سيناريوهات الرد الفلسطيني وفق التقديرات الإسرائيلية

من المفترض أن عملية ضم أجزاء من الضفة سوف تؤدي إلى اندلاع مظاهرات واحتجاجات فلسطينية قد تتطور إلى درجة اندلاع انتفاضة ثالثة، وهذا محتمل بدرجة ضعيفة وفق التقديرات الإسرائيلية. وتطرت صحيفة ידיعوت أحرונوت إلى قيام الجيش بالاستعداد لأربعة سيناريوهات من التصعيد الأمني في الضفة الغربية بعد الضم،^{٥٣} أضعفها استمرار حالة الهدوء الحذر الذي يشمل احتجاجات محدودة، وأضعفها السيناريو الرابع وهو الأخطر، يشير إلى مواجهات واسعة مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية؛ أي القيام بعملية شبيهة بـ«الجدار الواقعي» في سنة ٢٠٠٢، ستكلف إسرائيل والفلسطينيين ثمناً باهظاً. يجب وفق هذا السيناريو الرابع، أخذ التهديدات الفلسطينية على محمل الجد، ويتوقع ممارسة ضغوط من الجمهور الفلسطيني، وكذلك من الجمهور في البلدان المجاورة، لاتخاذ رد قاس، ولو بقوة، على إجراءات الضم. وتشير التقديرات إلى أنه من المتوقع أن يكون لأي تحرك

للضم مقاومة فلسطينية قوية وعنيفة، وهجمات وأعمال شغب، ومن المتوقع أن تكون العواقب السلبية الأخرى نهاية عهد التنسيق الأمني بين إسرائيل والأجهزة التابعة للسلطة الفلسطينية.^{٥٤}

أما السيناريو الثاني، فيتمحور حول حدوث احتجاجات أوسع ومظاهرات كبيرة، والسيناريو الثالث يشمل استخدام السلاح والقيام بعمليات عسكرية محدودة ضد أهداف إسرائيلية من قبل خلايا حركة حماس النائمة وعناصر من تنظيم حركة فتح، وسيضطر الجيش لتشغيل قوات إضافية بما فيها ألوية النخبة في الضفة الغربية.^{٥٥}

ووفق تقرير صحيفة يديعوت، أن السيناريو الأرجح هو ما بين الثاني والثالث، فالأول والرابع مستبعدان بسبب عدم وجود مؤشرات جدية على نية السلطة الفلسطينية الانخراط أو حتى السماح للجماهير الفلسطينية بالاشتباك بشكل يجعل الاحتلال يعيد حساباته في قرار الضم، بالإضافة إلى عدم التوجه لمصالحة وطنية فلسطينية داخلية، والسماح للفصائل بالتحرك الحر لمواجهة قرار الضم، ومع ذلك فمن المحتمل تدهور الأوضاع دون تخطيط أو رغماً عن الجهود المبذولة لضبطها لتصل إلى السيناريو الرابع.

تفترض معظم التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية، أن الأرض لم تكن مهتزة على عكس المخاوف والتحذيرات بعد نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس. ويبدو أن الساحة الإقليمية والدولية قد استوعبت الانطباع بأن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني ليس المشكلة الرئيسية في الشرق الأوسط، وخاصة إذا كان الضم جزئياً، يقل احتمال التصعيد.

ثالثاً: الدوافع الاقتصادية

- السيطرة على المياه: لعل أهم الأهداف الاقتصادية لمشروع ضم الأغوار، هو سلب حقوق الفلسطينيين المائية، والسيطرة على مصادر المياه خاصة في الأغوار.

تقوم إسرائيل بسياسات مائية تهدف إلى تحكّم ديمغرافي واقتصادي وإنتاجي من خلال السيطرة على المياه والآبار الجوفية وعدم السماح للفلسطينيين بحفر آبار جديدة أو استصلاح الآبار بهدف خفض كميات المياه. تسيطر إسرائيل على ٩٠٪ من مصادر المياه الجوفية، ما يدفع سكان الأغوار إلى الهجرة، عبر حرمانهم من المياه، وبالتالي إفقادهم مقومات البقاء والصمود.

تشكّل مياه الأغوار ثلث احتياطي المياه الجوفية في الضفة الغربية؛ حيث تضم حوض المياه الشرقي ويشكل حوالي ١٧٠ م/ مكعب من مياه الضفة. وسيُفقد الضم الفلسطيني ما قيمته ٢١٥ مليون م/ مكعب من مياه نهر الأردن - حسب خطة جونستون عدا عن حقوق كونها مشاطئة في نهر الأردن والبحر الميت - الأمر الذي ينعكس سلبيًا على الإنتاج الزراعي؛ أي خسارة الفلسطينيين لمواردهم الغذائية خاصة الأراضي الزراعية الواسعة في الأغوار.

وفي المقابل، تحصل المستوطنات اليهودية على مياهها عبر سرقة مخزون المياه الجوفية الفلسطينية على الرغم من أن اتفاقية أوسلو تفرض على إسرائيل الامتناع عن توسيع التنقيب عن المياه. وبذلك يتاح لـ ١١ ألف مستوطن ثلث ما هو متاح للفلسطينيين في الضفة الغربية؛ إذ يستهلكون قرابة ٤٦

مليون م / مكعب كان من المفترض أن تعود للفلسطينيين ضمن مفهوم إخلاء المستوطنات والتوصل لحل مقبول لمختلف قضايا الحل النهائي .

- السيطرة على الاقتصاد الزراعي: يهدد مخطط الضم الأمن المائي والغذائي الفلسطيني، لأن معظم مناطق الضفة تعتمد على ما تنتجه الزراعة في الأغوار حيث تعتبر أراضيها من أكثر الأراضي الفلسطينية خصوبة، وتمثل ٥٠٪ من إجمالي المساحات الزراعية في الضفة، وتقدم ٦٠٪ من إجمالي ناتج الخضار، وتصلح أيضاً لزراعة النخيل وإنتاج التمور من أنواع جيدة قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

تعتمد الأغوار على الاقتصاد الزراعي النباتي الأساسي، أما الثروة الحيوانية فهي أقل أهمية ومهمشة، لذلك استخدمت إسرائيل عملية الاستيطان الفردي للسيطرة على مناطق واسعة وتهديد الرعاة الفلسطينيين وضرب الثروة الزراعية الحيوانية.

وفي المقابل، تحتل منطقة الأغوار دوراً مهماً في تطوير الصناعات الغذائية الإسرائيلية، حيث سيطرت على الثروات الطبيعية، واستغلت وجود أيدٍ عاملة رخيصة؛ حيث تعتمد نسبة عالية من السكان على هذا العمل كمصدر معيشة بدلاً عن الإنتاج المحلي الذي يفتقد إلى بنية تحتية ملائمة، ويعاني من تهميش عبر السنين، الأمر الذي ساهم في التعلق الاقتصادي للسكان المحليين بالاقتصاد الزراعي الإسرائيلي.

البحر الميت ذو الثروة الطبيعية الهائلة

يعتبر البحر الميت مصدراً مهماً للمدخل في السياحة والعلاج والأملاح بمختلف أنواعها. فالبحر الميت غني بالمعادن، وبمخزونات ضخمة من

البوتاس والبروم والمغنيسيوم وغيرها، إضافة لكونه دفيئة زراعية في الشتاء. ووفق التقديرات الفلسطينية، يتم حرمان الفلسطينيين من استغلال ما يزيد عن مليار دولار سنويًا من الموارد المتاحة في البحر الميت. في واقع الامر، تعد الأغوار أكبر مصدر دخل للضفة اقتصاديًا، بل تشير التقارير إلى أنه دون منطقة الأغوار لا يوجد مستقبل للاقتصاد الفلسطيني، فمن الممكن استصلاح الأراضي الزراعية وتصدير المنتجات إلى دول الخليج وإنشاء مطار فلسطيني يُساهم في تطوير السياحة الفلسطينية. وتشكل الأغوار مصدرًا أساسيًا من مصادر المحاجر والكسارات. وتعتبر أراضي غور الأردن الأراضي الشاغرة الوحيدة للتوسّع السكاني في الضفة الغربية، لا سيما أن منحدرات الأغوار ملائمة لإقامة مدينة فلسطينية في المنطقة الممتدة بين القدس حتى البحر الميت.

رابعًا: الدافع الديمغرافي

ينسجم مخطط الضم مع تركيز خطة ألون على ضرورة إبقاء السيطرة الإسرائيلية على الحدود مع الأردن، تحت فرضية أن التماهي والدمج بين حلم أمن وسيادة الدولة من ناحية جيو-إستراتيجية مع إبقاء الدولة يهودية من ناحية ديمغرافية، يتطلّب بقاء نهر الأردن حدودًا شرقية لإسرائيل. إن ضمان السيادة الإسرائيلية في غور الأردن هو أمر ضروري وحيوي لخلق ضفتين لدولة إسرائيل، الأمر الذي يوازن التوزيع السكاني لليهود في إسرائيل ويساهم في تطوير المناطق بين الضفتين مثل الجليل، النقب والقدس. هناك العديد من الباحثين الإسرائيليين، يعتقدون أن إسرائيل لا يمكن أن

تستمر فقط على ضفة واحدة بل هناك ضرورة كيانية للحفاظ على توازن ثابت عن طريق التمسك بكلتا الضفتين.^{٥٦}

إن الدلائل الإحصائية، كما ذكرنا سابقاً، تشير إلى أن الاهتمام الإسرائيلي بمنطقة الأغوار هو جيو-سياسي أكثر منه اهتمام بالبعد الديمغرافي كما يظهر في مناطق محتملة أخرى مثل الكتل الاستيطانية والقدس. إلا أن تغيير الواقع الديمغرافي هو أحد عناصر المشروع الاستيطاني والحفاظ على دولة ذات أغلبية يهودية مطلقة.

وفيما يخص منطقة الأغوار، فقد تم تهجير غالبية سكانها إلى الأردن (حوالي ٨٠٪) بالإضافة لتدمير عشرات التجمعات السكنية فيها، الأمر الذي نتج عنه وجود كثافة سكانية فلسطينية قليلة نسبياً وهو ما يتناغم مع مبدأ الاستيطان ليسهل عملية السيطرة على الأرض (٤٠ فلسطيني لكل كم^٢ مربع في حال الضم)، من الناحية النظرية، يمكن أن يُمنح حق الإقامة لفئة قليلة معينة، ومعظم السكان سوف يتم ترحيلهم إلى أقرب مدينة كبيرة (مثال واقع بدو النقب وسكان القدس الشرقية الذين وجدوا أنفسهم في تجمعات سكنية مهمشة ومنفصلة عن أحياء المدينة). أما التكتلات الاستيطانية فهي في صلب المخطط الديمغرافي الإسرائيلي حيث تراعي عملية تأسيسها وهندستها ضمان وجود أغلبية يهودية وأقلية فلسطينية في جوارها.

الموقف الفلسطيني - السيناريوهات الفلسطينية المحتملة لمواجهة مشروع الضم
تدرك السلطة الفلسطينية تماماً حجم خطورة مشروع الضم الإسرائيلي، إلا أنها لا تملك إستراتيجية وطنية واضحة الرؤى لمواجهته، حيث تراهن بشكل كبير على إمكانية وقف الضم جراء المعارضة الدولية القوية له،

والاكتفاء بقرار التحلل من الاتفاقيات، العمل السياسي والديبلوماسي، ووقف التنسيق الأمني.^{٥٧}

تهدد القيادة الفلسطينية، بسحب الاعتراف بدولة إسرائيل، ضمن خيارات الرد على خطوة تنفيذ الضم بالضفة الغربية المحتلة؛ مدركةً أن إلغاء الاعتراف والاتفاقيات كذلك له مضمون سياسي كبير، وينهي مرحلة طويلة من علاقة السلطة بالاحتلال، وهو «اعتراف من الجانبين بفشل مسار التسوية»، وأن القرار الفلسطيني مصيري وخطير، كون السلطة الفلسطينية قامت بموجب هذه الاتفاقيات وشرعيتها الدولية مستمدة منها، وأي محاولة للانسحاب من طرف واحد ستؤثر على كينونة السلطة وشرعيتها الدولية، خاصة أن جزءاً من واقع العمل السياسي الفلسطيني الحالي هو تجنيد الأموال لضمان استمرار وجود السلطة وضمان قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها المالية، وهو خاضع لضغط وتأثير أميركي إسرائيلي مستمر، يؤثر على قيام السلطة بمهامها اليومية وخاصة الأمنية منها. إلى جانب السعي للانضمام للمنظمات الدولية. لكن، مواجهة مشروع الضم الإسرائيلي سيكون بمثابة معركة وجود بالنسبة للكيان السياسي الفلسطيني، ومعركة وجود للمشروع الوطني. حيث إن انسحاب السلطة من الاتفاقيات خطوة مهمة لكنها غير كافية، بل يجب أن يتم استتباعها بصياغة جدول أعمال جديد للسلطة يتضمن برنامجاً سياسياً مختلفاً وعلى مستوى التحديات المطروحة.

في المقابل، تراهن إسرائيل أنه لا يمكن لقرارات السلطة الفلسطينية عرقلة مخطط الضم، لأن القوى الفلسطينية (سلطة وفصائل) في وضع أضعف من أن تواجه عملية تتلقى دعماً مهماً من الولايات المتحدة. وتشير

التقديرات الإسرائيلية إلى أن قيادة السلطة الفلسطينية لن تقبل بانهايار السلطة، في حين أن إسرائيل غير قادرة اقتصادياً على العودة إلى إدارة شؤون سكان الضفة.^{٥٨}

لا تبالي إسرائيل من وقف التنسيق الأمني من قبل الجانب الفلسطيني، رغم التلويح الفلسطيني بقطيعة تامة هذه المرة. ولا تنفق مع القول السائد بأن المعادلة الاحتلالية لا تتيح وجود سلطة بدون تنسيق أمني؛ أي أن وقف التنسيق الأمني يعادل حل السلطة أو انهيارها، باعتبار أن كيان السلطة مرهون بالاتفاقيات مع إسرائيل، وإقامة هذه السلطة التي لا تمتلك سيادة وتسيطر عليها إسرائيل من كافة الجوانب، يجعلها غير قادرة على الحياة دون تنسيق مع إسرائيل.

باعتمادنا أن إسرائيل قادرة على التكيف دون التنسيق الأمني، رغم أنه يعرقل بشكل واضح الوضع العملياتي للجيش الإسرائيلي، إلا أنه ليس مستحيلاً، فقد يرتفع منسوب خطر الاشتباك مع عناصر القوى الأمنية الفلسطينية في حال قيام وحدات الجيش الإسرائيلي بعمليات اعتقال داخل «المنطقة أ» الخاضعة للسلطة الفلسطينية دون تنسيق مع الطرف الفلسطيني، بل يقتصر التنسيق على الجانب الاقتصادي والمدني كونه مرتبطاً بالصيرورة الحياتية اليومية للسكان الفلسطينيين، من تحويل أموال الضرائب (وتشكّل عائدات الضرائب أكثر من ٦٠٪ من إجمالي الإيرادات العامة الفلسطينية)، تبادل البضائع، وخدمات صحية مثل التحكم بالعلاجات الطبية وغيرها.

خلاصة القول، إن الموقف الفلسطيني يجب أن يستند إلى إدراك واعٍ،

بأن حكومة نتياهو تعكس التحول الواسع في أوساط الجمهور الإسرائيلي نحو التطرف اليميني، وخصوصا بعد إعلان «صفقة القرن» التي نسخت خطة نتياهو للضم، ولا يمكن مواجهة السياسة الإسرائيلية دون حدوث تغيير إستراتيجي في ميزان القوى لصالح الشعب الفلسطيني، وداخليا دون تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام بين فتح وحماس، حيث إن السياسة الإسرائيلية تعول من خلال هذا الانقسام على تهميش الساحة الفلسطينية داخليا وإضعافها على الساحتين الإقليمية والدولية.

الموقف الأميركي

يستمد مشروع الضم الذي طرحه نتياهو شرعيته من خطة السلام الأميركية «صفقة القرن»، التي بدأت بالاعتراف الأميركي في كانون الثاني ٢٠١٧ بالقدس - بشقيها الشرقي والغربي - عاصمة موحدة لإسرائيل، وذلك كأولى خطوات صفقة القرن، ومن ثم نقل السفارة الأميركية، وأعقب ذلك اعتراف ترامب بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان المحتلة في آذار ٢٠١٩، لتُمهّد جميعها لخطوات إسرائيلية مستقبلية رامية لإعادة استنساخ مثل تلك «الإستراتيجيات»، وبناء نموذج جديد للعلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية يحقق المصالح الجيوسياسية والأمنية الإسرائيلية دون الاكتراث للمطالب السياسية والاحتياجات الأمنية الفلسطينية.^{٥٩}

تنسجم خطة الضم مع الخطة الأميركية التي أعلنها الرئيس دونالد ترامب في كانون الثاني ٢٠٢٠، والمعروفة باسم «صفقة القرن»، التي أخذت المطامع الإسرائيلية بعين الاعتبار، وهي تتنكر للقوانين والأعراف الدولية الخاصة

بالقضية الفلسطينية والتي تنص على إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وتطرح بدلاً عن ذلك إقامة دويلة تربطها جسور وأنفاق، وجعل مدينة القدس عاصمة إسرائيل، واعتراف صريح بسياسات الضم للكتل الاستيطانية ومنطقة الأغوار. فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة المؤيدة لمشروع الضم الإسرائيلي في ظل إدانة غالبية المجتمع الدولي لهذا المشروع.^{٦٠} وللمرة الأولى، تؤيد الولايات المتحدة علنيًا إعلان الحكومة الإسرائيلية بقاء وجودها الدائم خارج حدود ١٩٦٧ من خلال السيادة على المناطق في الضفة الغربية أو ما يسميها الاحتلال «يهودا والسامرة». وتتبنى الادعاء الإسرائيلي بأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا يتطلب الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧ ولكن إلى حدود معروفة وآمنة.^{٦١} ترى الحكومة الإسرائيلية أن إدارة ترامب أعطت فرصة إستراتيجية لتطبيق السيادة الإسرائيلية على المناطق التي تعتبر حيوية بالنسبة لها، وهذه الطريقة، تثبت للعالم أن هناك مناطق لن تتخلى عنها إسرائيل في أي مخطط لترتيب سياسي مستقبلي، وأن تثبت للفلسطينيين أن الوقت لا يعمل لصالحهم وأنه لا جدوى من الاعتراض، حيث تهدف إسرائيل إلى تحقيق إنجاز إقليمي ودولي مع تطبيق السيادة.

إن الموقف الأميركي نحو قضايا الشرق الأوسط بشكل عام مرهون بمصالح الأمن القومي الأميركي، وبضمنها العلاقة الإستراتيجية المتينة مع إسرائيل، إلا أنها تحكمها اعتبارات ومصالح إستراتيجية عديدة، تظهر تميزًا عن الموقف الرسمي الإسرائيلي. لهذا، تتبنى الولايات المتحدة خطة الضم ولكنها أبدت تحفظها، ولو إعلاميًا، من حيث التوقيت وحجم الضم. حيث

أن الإدارة الأميركية، في المرحلة الراهنة على الأقل، لا ترغب في التعامل مع أي تداعياتٍ سلبية إقليمية أو محلية تترتب على خطوة الضم الإسرائيلية. وفي المقابل، الحزب الديمقراطي والرئيس المنتخب جو بايدن يعارضون مشروع الضم والخطوات أحادية الجانب التي قد تلغي إمكانية حل الدولتين. ويفترض معلقون على أن الرئيس المنتخب سيتصرف ضد الضم. وقد يبحث عن سبل لمعارضة هذه الخطوة، بل ومحاولة إقناع الطرفين بأنه لا تزال هناك إمكانية لدفع حل الدولتين قدماً، وسيعمل على إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات.^{٦٢}

موقف الاتحاد الأوروبي

قبل مخطط الضم بموقف معارض واضح وشديد اللهجة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلا أن إسرائيل لا تتخوف من الموقف الأوروبي الرسمي الذي قد يقتصر على فرض عقوبات خفيفة لفترة معينة مثل تقليص الزيارات الدبلوماسية لإسرائيل ووقف تبادل الطلاب وإلغاء المنح لدعم البحث الإسرائيلي. فالإتحاد الأوروبي ليس لديه القدرة وربما النية أيضاً على إلحاق ضرر اقتصادي كبير بإسرائيل من شأنه أن يردع الحكومة الإسرائيلية عن الإقدام على تنفيذ مخطط الضم. قد يصل الأمر إلى قرار بإلغاء اتفاقية التعاون بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي حول دمج إسرائيل في برنامج البحث والتطوير الأوروبي «أفق ٢٠٢٠»، كما إمكانية معاقبة الإتحاد الأوروبي على ضم إسرائيل مناطق فلسطينية وفق خطة الضم. إلا أن استبعاد إسرائيل من «أوروبا الأفق» الذي يضر جزئياً بنسيج العلاقات القائمة بين المؤسسات الإسرائيلية والأوروبية، لهذا، من المتوقع أنه لن يتم إلغاؤه.^{٦٣}

وفي سياق متصل، لا بد من التنويه أن إسرائيل لا تكثرث للبعد القانوني لمسألة الضم، مدركة تماماً أن عملية الضم هي سيطرة على الأراضي بالقوة، وهو انتهاك صارخ للقانون الدولي، بل تعتقد أن توسيع نطاق القانون الإسرائيلي ليضم مناطق تُعرّف كمناطق محتلة ومعاملتها كجزء من أراضي دولة إسرائيل، سيصبح أمراً واقعاً لا بد للمجتمع الدولي قبوله لاحقاً.^{٦٤}

استناداً إلى مصلحة الاتحاد الأوروبي التاريخية والسياسية والأمنية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، حددت التفاهات مع إسرائيل عام ١٩٩٥، وهي إطار رسمي للعلاقات، يتضمن أن يلعب الاتحاد دوراً أساسياً في حلّ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، مبنيًا على تطبيق ومراعاة سيادة القانون الدولي وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، ولم يتغير هذا النهج منذ عقود، ويركز على دفع حل الدولتين للشعبين، وهو ما سيتم تحقيقه في المفاوضات بين الطرفين. ويلتزم الاتحاد بالموقف القائل إن أساس وضع الحدود هو خطوط عام ١٩٦٧، ويعارض المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ويستبعد شرعيتها، إلى جانب اعتبار المنتجات الإسرائيلية المصنّعة في المستوطنات غير خاضعة للإعفاء من الرسوم الجمركية، ولن تتمكن المؤسسات الإسرائيلية العاملة في هذه الأراضي من الاستفادة من التعاون مع الكيانات الأوروبية الممولة من الاتحاد الأوروبي.^{٦٥}

على مدى السنوات الماضية، أوقف الاتحاد الأوروبي الحوار السياسي مع إسرائيل على خلفية ركود في العملية السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية واستمرار توسيع المستوطنات في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. وعارض الاتحاد

الأوروبي سياسة الرئيس ترامب منذ الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقرار نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، حتى خطة «صفقة القرن»، الأمر الذي كفل استمرار الركود في الحوار السياسي الرفيع المستوى بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي.^{٦٦}

بالمجمل، في ضوء رد الفعل على الضم المتوقع للاتحاد الأوروبي، من غير المرجح أن يتمكن الاتحاد من التسبب في أضرار اقتصادية كبيرة لإسرائيل، الأمر الذي سيثني الحكومة الإسرائيلية عن اتخاذ قرار بالضم، وربما لا يكون استمرار تآكل العلاقات مع أوروبا وعدم وجود حوار سياسي مع الاتحاد الأوروبي كافيًا لمنع قرار الضم.

الموقف العربي

لن يختلف موقف الدول العربية عن مواقفها السابقة تجاه القضية الفلسطينية التي لم تتجاوز مربع التصريحات السياسية دون أي فعل حقيقي على الأرض، ووفقًا للمصادر الإسرائيلية، فلا يمكن المراهنة على دور عربي فعال لمواجهة مخطط الضم، وعلى الأرجح أن تكون اللامبالاة هي الموقف إزاء تنفيذ مخطط ضم مناطق في الضفة الغربية إلى إسرائيل.

منذ سنوات نلاحظ تراجع الموقف الرسمي لبعض الدول العربية عن دعم القضية الفلسطينية، بل وتأميره عليها بالتحالف مع إسرائيل الذي وصل ذروته في توقيع الاتفاقيات مع اتحاد الامارات العربية والبحرين والسودان، التي تتضمن أعلى مستويات التطبيع؛ فلم يعد تطوير العلاقات بين الدول العربية وخاصة دول الخليج وبين إسرائيل مشروطًا بالتوصل لاتفاق سلام شامل بين إسرائيل والفلسطينيين كما

نصّت على ذلك مبادرة السلام العربية، بل هناك ادّعاء أخطر بأن حل القضية الفلسطينية يتم من خلال تحسين العلاقات مع إسرائيل وليس العكس، الأمر الذي ينعكس بالضغط على الفلسطينيين لتقديم تنازلات إلى حد المساس بالثوابت الوطنية والقبول بدويلة هزيلة غير قابلة للحياة على شكل حكم ذاتي محلي.^{٦٧}

مما لا شك فيه أن حالة الانقسام والمحاور في المحيط العربي والشرق أوسطي، وعدم وجود إستراتيجية فلسطينية عربية موحدة، إضافةً إلى عدم قدرة الدول العربية للارتقاء إلى مستوى الصدام مع الولايات المتحدة، تُثبّت على القيادة الفلسطينية ضرورة الإسراع بطرح برنامج للعمل الدبلوماسي العربي فيما يخص القضية الفلسطينية؛ برنامج رافض لصفقة ترامب ولخطة الضم وقادر على مواجهة موجة التطبيع.

الموقف الأردني

يتبنّى الأردن موقفاً رسمياً واضحاً رافضاً لخطة ضم أجزاء من الضفة، حيث أن هذه الخطوة ستؤدي إلى «تراجع فرص السلام»، إلى حد تحذير المسؤولين الأردنيين الجانب الإسرائيلي بالقول «سندخل حرباً باردة».^{٦٨} يرى الأردن أن الجمود السياسي الإسرائيلي الفلسطيني واستمرار سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية يشكّلان تهديداً إستراتيجياً حقيقياً. وما دام الوضع الراهن قائماً، إلى جانب غياب أي تحرّك نحو إقامة دولة فلسطينية، فإن الأردنيين يخشون ترحيل الفلسطينيين إلى الأراضي الأردنية، وهو ما اعتبره بعض الساسة الأردنيون وأبرزهم الأمير حسن شقيق الملك حسين «عدوان ديمغرافي».^{٦٩}

الأردن في حالة اجتماعية واقتصادية صعبة ومتوترة؛ ويعود هذا الوضع جزئياً إلى العبء الهائل المفروض عليها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وعلى بنيتها التحتية. بالإضافة إلى ذلك، انخفض في السنوات الأخيرة الدعم المالي المُقدّم من دول الخليج، وفي عام ٢٠١٧، وصلت البطالة إلى أعلى مستوى لها منذ ٢٥ عاماً؛ أي حوالي ١٨ في المائة من السكان. فالركود الاقتصادي في الأردن يتفاقم بأسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، والزيادة الكبيرة في ضريبة الدخل وضريبة الشركات. ومن هنا، الطريق قصير للتركيز على كرامة الأردن وصلحياته فيما يتعلق بالحدود مع إسرائيل، وعلّت أصوات من جهات شعبية ورسمية تطالب الملك والحكومة باتخاذ سلسلة من الخطوات، انعكست بعدم تجديد اتفاق إيجار الباقورة.

وحسب الموقف الرسمي الأردني، تعبّر نية الضم عن خيار إسرائيلي في طريق المواجهة، ولم يهدأ الضغط في الأردن عندما تبين أن إسرائيل لن تضم غور الأردن، فالمملكة ما زالت تؤكد على أن حلّ الدولتين هو الحل الأمثل. وفي الوقت نفسه، فإن للأردن مصلحة في الحفاظ على التعاون الأمني مع إسرائيل، حتى لو تم تخفيضه، إلى جانب اعتمادها على إسرائيل في توفير المياه والطاقة.^{٧٠} في المقابل، لا تبدي إسرائيل قلقاً من الموقف الأردني الرسمي الراض لخطة الضم، معتمدةً على الفرضية الأمنية القائلة بأن الأردن غير معني وغير قادر على وقف التنسيق الأمني وتبادل المعلومات والتعاون الاستخباراتي المتين معها.

ملخص

إن السياسة التي تطبقها إسرائيل في غور الأردن، والتي تتماهى مع تصريحات القيادات الإسرائيلية حول هذه القضية، تشير إلى أن الدافع من ورائها ليس أمنياً بحتاً، بل سياسي بامتياز؛ ويتمثل في ضم هذه المنطقة من الناحية الفعلية لإسرائيل. بمعنى آخر، إن إسرائيل تسعى إلى أمنة الموقف السياسي من مشروع الضم، الأمر الذي ينعكس على معظم مواقف الحكومات الإسرائيلية اتجاه القضية الفلسطينية، فكونها لا تملك رؤيا وإستراتيجية نحو حل سياسي للصراع مع الفلسطينيين، فإنها تتمسك بالذهنية والهاجس الأمني.

هناك شبه إجماع في إسرائيل حول مخططات الضم وعلى وجه الخصوص ضم الكتل الاستيطانية «معاليه أدوميم»، و«غوش عتصيون» و«إريئيل» و«جفعات زئيف» و«موديعين إليت» ومناطق حيوية من غور الأردن، وعليه، فإن الحكومة الإسرائيلية لم تواجه إي إشكالية في ترويج خطة الضم، لا سيما وأنها تمارس سياسات الضم التدريجي منذ عقود ضمن «إجماع وطني / قومي» إسرائيلي كبير. إن التجاذبات السياسية والأمنية حول مخطط الضم، تتمحور في سياق التوقيت وكيفية إجراء الضم، وليس حول فكرة السيطرة الأمنية الكاملة على منطقة الأغوار والتكتلات الاستيطانية. يركّز مؤيدو مخطط الضم على الأبعاد الأمنية والعسكرية، باعتبار أن الأغوار تُشكّل سدّاً منيعاً أمام أي هجوم من جهة الأردن على الرغم من أن طبيعة الحروب وآلياتها تعيّرت؛ بحيث أصبح بإمكان الهجمات الصاروخية

أن تصل إلى إسرائيل، وخاصة من المنطقة الشمالية للغور، إلا أن منطقة الأغوار ما زالت تشكل منطقة عازلة جغرافياً وزمانياً بين الأردن من جهة، وإسرائيل ومستوطناتها من جهة أخرى. وبما أن منطق الحروب التقليدية يفترض أهمية وجود إنذار مبكر لأي اعتداء، فإن السيطرة على مناطق الأغوار تحقّق ذلك وفق وجهة نظرهم.

وأيضاً، إن المبدأ الأمني الذي يتبنّاه مؤيدو مخطط الضم، هو وجود «حدود قابلة للدفاع»، من أجل الحفاظ على العمق الإستراتيجي. وهذا المبدأ تبلور بسبب وجود «خاصة دفاعية ضيقة»، بين حدود الضفة الغربية من ناحية الخط الأخضر، وبين المنطقة الساحلية «١٢ كيلو متر فقط»، والتي تضم مدناً كبرى كتل أبيب، وفيها الثقل السكاني الأكبر.

من الناحية الجيوسياسية، تمثّل منطقة الأغوار ثقلاً حيوياً لأي دولة فلسطينية مستقبلية محاذية للأردن، حيث أنها تحتوي على مخزون جغرافي من الأراضي الصالحة للزراعة، والموارد الحيوية، وأهمها المياه. لذا، فإن إمكانية حصول ذلك تعني، لمؤيدي الضم زيادة المخاوف الأمنية الإسرائيلية على مستقبل المستوطنات داخل الضفة. وبالتالي، فإن أهمية السيطرة على هذه المنطقة، تكمن في منع إقامة أي حكم ذاتي فلسطيني فيها. تتمتع منطقة الأغوار كذلك بموقع إستراتيجي، كونها تشكل امتداداً طبيعياً لتوسع مدينة القدس المحاذية لها، وهذا يعني أن السيطرة على منطقة الأغوار، ستسمح للاحتلال بتنفيذ مخططاته الاستيطانية الكبرى، وأهمها مشروع القدس الكبرى. كما أن التخلّي عن هذا المنطقة، يعني بالضرورة، تقلص المشروع الاستيطاني الكلي في الضفة الغربية. في هذا السياق، يمكن ربط الدوافع

الأيدولوجية، كالأليان بالقدس عاصمة أبدية «للدولة اليهودية»، بأهمية السيطرة على أراضي الأغوار، والتي تساهم في تحقيق هدف جعل القدس الكبرى عاصمة لهم.

في المقابل، هناك معارضو مخطط الضم، تحت عنوان واسع بأن مخطط الضم هو تحدٍ مركزي لأمن إسرائيل القومي.^{٧١} يعتقد معارضو الضم أن ميزان الربح والخسارة للضم يشير إلى أن معظمها سلبية، وهو لن يمنح إسرائيل تفوقاً إستراتيجياً، أو أي تفوق أمني على الوضع الحالي، الذي في إطاره تسيطر إسرائيل في غور الأردن، وتتمتع بحرية عمل أمني في كل المنطقة إلى جانب استقرار العلاقات الأمنية مع أجهزة الأمن الفلسطينية؛ بل إن مخطط الضم الحالي هو أحد أكبر المسائل التي قد تُحدث تفجراً سياسياً ودبلوماسياً، حيث يعارض المجتمع الدولي ضم الأراضي الفلسطينية، ويفقد الفلسطينيون الأمل بحل الدولتين.

يتهم معارضو مخطط الضم أن المخطط هو دليل على أن الأحداث التكتيكية هي التي تحدّد الإستراتيجية الإسرائيلية لحكومة نتنياهو، وأن عملية صنع القرار تعكس اعتبارات سياسة لا تأخذ بعين الاعتبار أبعاداً وخطوات جوهرية تغيّر قواعد اللعبة في القضايا الإستراتيجية والمصيرية، وعلى وجه الخصوص، تقويض إمكانية حل الدولتين نهائياً وفرض الأمر الواقع من خلال اتخاذ قرارات وخطوات أحادية الجانب لا تُحسب عواقبها على المدى البعيد.

ولعل أبرز الأبعاد الإستراتيجية السلبية لمخطط الضم، حسب رأي معارضي المخطط، أن إقدام إسرائيل على ضم مناطق واسعة من الضفة الغربية قد يُشتت انتباه العالم عن شعار «التحدّي الأكبر للعالم هو إيران

«الذي يرفعه نتياهو، في حين يتجاوز الإيرانيون كافة القيود التي فرضها الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥، الذي شكّل موقفاً دولياً موحداً بالغ الأهمية ضد طهران.

إن أهم العناصر التي تشجع نتياهو على المضي قدماً في مخطط الضم في ظل البيئة السياسية الدولية التي نشأت منذ «صفقة القرن»، هو انعدام الموقف العربي الرسمي والشعبي القادر على التأثير من خلال الرفض والاحتجاج بكافة الأشكال الممكنة والمشروعة. ولا يمكن تجاهل تزامن طرح مخطط الضم واستحواذ جزء أساسي منه في «صفقة القرن» مع توقيع اتفاقيات التطبيع مع دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان. حيث ينسجم الاتفاق مع تصوّر نتياهو على أن الترتيبات بين إسرائيل ودول المنطقة كمورد مسبق، وحتى كبديل عن ترتيب واتفاق مع الفلسطينيين. فهذه الاتفاقيات تنسف المبدأ الذي تقوم عليه مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، وأصبح بديلاً لدى الفلسطينيين، وهو اشتراط حل الصراع مع الفلسطينيين ثم التطبيع مع إسرائيل،^{٧٢} رغم الادعاء بأن هذه الاتفاقيات لم يتم التوصل إليها عبر الانفصال عن القضية الفلسطينية وتمهيشها، ولو رسمياً وعلنياً، بل من أجل إلغاء نية إسرائيل في ضم الأراضي المحتلة من جانب واحد في الضفة الغربية.^{٧٣}

إن أسوأ ما في الأمر أن قرار الضم الإسرائيلي، حتى وإن تم تأجيله في الوقت الحالي، أصبح أمراً واقعاً فرضته إسرائيل اليوم، نظرياً، على المجتمع الدولي، وأدخلته إلى قاموس البيانات والتصريحات الصادرة عن الدول والحكومات. إن تأجيل مخطط الضم ليس هزيمة نهائية للمخطط، بل أنه مجرد تأجيل تكتيكي ولظروف مختلفة؛^{٧٤} فتأجيل الضم، ولربما تقليصه،

بناءً على ضغوط أميركية راهنة واعتبارات سياسية داخل إسرائيل. ويبقى السيناريو المحتمل والأخطر هو تبني إستراتيجية ضم تدريجية أو جزئية من خلال ضم كتلة أو كتل استيطانية لا تؤدي إلى تدهور أمني ولا الإضرار بالعلاقات الإسرائيلية مع الدول العربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والأهم لا تؤدي إلى انهيار السلطة أو حلها.

إن تأجيل ضم منطقة الأغوار قد تم بطلب أميركي، وكل التحركات الدولية والإقليمية لم يكن بمقدورها منع إسرائيل ودفعها للتراجع عن ذلك؛ فالولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على فرض التراجع عن هذا المشروع، إذ قد تطلب الولايات المتحدة من إسرائيل إلغاء الضم جزاء ما قد يحمله من تهديد للاستقرار الإقليمي، وتهديد للعلاقات الإسرائيلية- العربية.

أما فيما يتعلق بالمشهد الإقليمي والدولي، هناك ادعاء بأن الأجواء الدولية مريحة ولا تشكل عائقاً أمام عملية الضم الجزئي، في الوقت الذي تحتاج فيه بعض الدول العربية إلى قوة إسرائيل لمواجهة إيران. أما روسيا، فيتركز اهتمامها الحالي على سوريا وليبيا وهي مستعدة للسماح لإسرائيل بالعمل بحرية في «المحيط الاقليمي». وحول الموقف الدولي، فسيستمر الموقف الرمادي خاصة في الدول التي يحكمها اليمين القومي، مثل هنغاريا والبرازيل. وباعتراف الجميع، قد يستمر البعض في أوروبا مثل بلجيكا وإيرلندا بدعم القضية الفلسطينية دون تأثير ملموس.

هناك اعتقاد آخر، أن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في مرحلة صعبة ومعقدة، بل وتختلف بشكل جذري عن سابقتها.^{٧٥} ومن ثم أصبح هناك الحاجة للتساؤل حول احتمالات نجاح إسرائيل في تحقيق مخطط للضم

وفرض نموذج حل للصراع العربي الإسرائيلي، باستنساخ الاتفاقيات وفق شعار السلام مقابل السلام، بضمنها تقويض القضية الفلسطينية وتهميشها دون الاكتراث إلى تباين ردود الأفعال الإقليمية والدولية حول خيارات مشروع الضم وآليات الدعم أو المواجهة.^{٧٦}

وفي سياق الرد الفلسطيني، هناك ضرورة كبيرة لطرح إستراتيجية وبرنامج نضالي فلسطيني شامل يؤسس على إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب السلطة. هذه فرضية الإستراتيجية تقوم على وضع رؤيا للموقف الفلسطيني من مسألة الصراع مع إسرائيل وكيفية إدارته وكيفية مواجهة المشروع الاستيطاني عامة دون التركيز فقط على مخطط الضم. يجب أن يتم طرح قضية مواجهة الضم أمام إسرائيل والمجتمع الدولي على أنه المنعطف الإستراتيجي والمركزي والأصعب في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأن قرار الضم هو أبرز الأخطار منذ الاحتلال «النكبة»،^{٧٧} باعتبار أن قرار الضم الجديد يعني الإجهاز على القضية الفلسطينية، وعلى حلم إقامة دولة فلسطينية ولو على شبر من أرض فلسطين التاريخية، ولا بد من التعاطي بجدية مع الموقف المعلن للحزب الديمقراطي الأميركي الذي أوضح أن الضم يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة، بل يفترض المعلقون أن الرئيس المنتخب جو بايدن، سيتصرف ضد الضم، وقد يبحث عن سبل معارضة هذه الخطوة بل ومحاولة إقناع الطرفين بأنه لا تزال هناك إمكانية لدفع حل الدولتين قدمًا، وسيعمل على إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

كانون الأول ٢٠٢٠

الهوامش

1. Leila Stockmarr, "Is it all about territory? Israel's settlement policy in the occupied Palestinian territory since 1967" Danish Institute for International Studies, 2012.
Avi Shlaim, "The rise and fall of the Oslo peace process". In Fawcett, L, (Ed.) *International relations of the Middle East*, 2005, 241-261.
2. Avi Shlaim, "The rise and fall of the Oslo peace process". In Fawcett, L, (Ed.) *International relations of the Middle East*, 2005, 241-261.
Udi Dekel, Noa Shusterman, "Annexation of the West Bank: Where Does it Lead? | Insights from a conference held at the Institute for National Security Studies» INSS, Special Publication, June 14, 2020.
3. Udi Dekel, Lia Moran-Gilad, Anat Kurz. "Annexation under the Auspices of the Coronavirus" *INSS. Special Publication*, May 3, 2020.
4. Udi Dekel, Noa Shusterman. Annexation of the West Bank: Where Does it Lead? Insights from a conference held at the Institute for National Security Studies" *INSS, Special Publication*, June 14, 2020.
Udi Dekel, Lia Moran-Gilad, Anat Kurz. "Annexation under the Auspices of the Coronavirus" *INSS. Special Publication*, May 3, 2020.
- 5 فادي نحاس، إسرائيل والأغوار: بين المفهوم الأمني وإستراتيجيات الضم، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠١٢).
- 6 شغل منصب رئيس حزب العمل وزعيم المعارضة في إسرائيل من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧، وكان وزيراً في الحكومات المتعاقبة (٢٠٠٥ - ٢٠١١). ورئيس الوكالة اليهودية منذ عام ٢٠١٨.
- 7 الموقع الإلكتروني لصحيفة معاريف، ١٩/٢/٢٠١٧. آخر تردد ٢٦/١٠/٢٠٢٠.
<https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-575213>
- 8 فادي نحاس، إسرائيل والأغوار: بين المفهوم الأمني وإستراتيجيات الضم، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠١٢)
- 9 قاعدة بيانات الاستعمار ومصادرة الأراضي ٢٠١٩. (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٠).
- ١٠ بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. أيار ٢٠١١.
- ١١ بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. أيار ٢٠١١.
- ١٢ بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. أيار ٢٠١١.
قاعدة بيانات الاستعمار ومصادرة الأراضي ٢٠١٩. (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٠).

- ١٣ أعلن ننتياهو رسمياً عن «خطة الضم» مباشرة بعد الإعلان الرسمي عن «صفقة القرن» (كانون الثاني ٢٠٢٠). وتأتي «خطة الضم» في سياق رسمي مكتوب ضمن بيان تشكيل الحكومة الإسرائيلية ال ٣٥.
- ١٤ نحميه شتراسلر، «خطة المراحل لدى ننتياهو». الموقع الإلكتروني لصحيفة «هآرتس»، ٢٠٢٠/٦/٥. <https://www.haaretz.co.il/opinions/premium-1.8897352> آخر تردد ٢٠٢٠/١٠/٢٢
- 15 Dennis Ross, «Netanyahu Sees a Historic Moment in Annexation. But He Might Not Be Seeing the Risks» *Washington Post*, 5 June 2020.
- 16 Zisser Eyal, «Israel and the Arab World: Breaking the Glass Ceiling» *Strategic Assessment*, Vol 23, No 3, July 2020.
Dennis Ross, «The Middle East Is Changing. Will Palestinians Be Left Behind?» *Washington Post*, 13 September 2020.
- ١٧ قاعدة بيانات الاستعمار ومصادرة الأراضي ٢٠١٩، (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٠).
- ١٨ فادي نحاس، إسرائيل والأغوار: بين المفهوم الأمني وإستراتيجيات الضم. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، ٢٠١٢.
- 19 Adam Simpson, «The occupier's autocracy: a contextual analysis of the consolidation of authoritarianism in the Palestinian Authority» DAR: Digital Archive and Research Repository, The American University in Cairo, 2012.
- ٢٠ الكانتونات: هي عبارة عن مناطق أو وحدات حكم محلية، ذات مساحة أقل من المحافظات أو الأقاليم.
البتنوتانات: الأقاليم التي يشكل بها السود أغلبية سكانية. اقترنت تسمية البتنوتانات بنظام الأبرتهايد في جنوب إفريقيا.
- 21 David Makovsky, «On Annexation, Netanyahu Must Choose a Lasting Legacy» *Times of Israel*, 5 May 2020.
- 22
- 23 Udi Dekel, «The Palestinian Theater: A Crisis Arena with Opportunities for Israel» *Strategic Survey for Israel 2019-2020*, The Institute for National Security Studies, December 2019.
- ٢٤ يروحم كوهن، مشروع ألون، (تل أبيب: هكبوتس هميو حاد. ١٩٧٢).
Charles Rowley, Jeniss Taylor, «The Israel and Palestine land settlement problem, 1948-2005: An analytical history» *Public Choice*. 128(1-2), 2006, 77-90.
Thomas Baylis, *The dark side of Zionism: Israel's quest for security through dominance*. Lanham: Lexington Books. 2009.

John Vanzo, "A Geopolitical Analysis of the Configuration of Israel's Security Barrier with Palestine (2011) APSA 2011 Annual Meeting Paper. 2011.

Udi Dekel, Noa Shusterman. "Annexation of the West Bank: Where Does it Lead? Insights from a conference held at the Institute for National Security Studies" *INSS, Special Publication*, June 14, 2020.

٢٥ روتشيلد، ديفيد. المجال الأمني، يوم دراسي: غور الأردن - لمن هو ضروري واي طرف بحاجة لغور الأردن؟. جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي، ٢٠ / ٢ / ١.

٢٦ أمير أورن، «النظرية الأمنية الاسرائيلية وموقع غور الأردن فيها». يوم دراسي: تقييم الوضع أمنياً - سياسياً: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني - الجوانب الاستراتيجية والإقليمية، احتمال التفاوض - نتائج ممكنة، أبعادها على منطقتنا - طرق عمل الطاقم السياسي - الأمني. ٢٠ / ٥ / ١٥.

بوعز غنور، «السلطة الفلسطينية والإرهاب - الأبعاد على العمليات المقبلة»، يوم دراسي: تقدير الحالة الأمنية - السياسية: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني - الجوانب الاستراتيجية والإقليمية، احتمال التفاوض - نتائج ممكنة، أبعادها على منطقتنا - طرق عمل الطاقم السياسي - الأمني. ٢٠ / ٥ / ١٥.

٢٧ فادي نحاس، إسرائيل والأغوار: بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠١٢).

٢٨ يوفال شتاينتس، يعقوب عميدور، دوري غولد، حدود قابلة للدفاع - شرط أساسي لأمن إسرائيل، (القدس: مركز القدس لقضايا الجمهور والدولة، ٢٠٠٥).

٢٩ فادي نحاس، إسرائيل والأغوار: بين المفهوم الأمني وإستراتيجيات الضم، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠١٢).

- 30 Samer Alatout, "Towards a bio-territorial conception of power: Territory, population, and environmental narratives in Palestine and Israel" *Political Geography*, 25 (6), 2006, 601-621.

Ernest Alexander, "Planning policy and the public interest: Planning regimes and planners' ethics and practices" *International Planning Studies*. 15(2). 2010143-162.

Paolo Napolitano, "Two States or not Two States: That is not the question" Paper presented at "Israel/ Palestine: Mapping Models of Statehood and Paths to Peace", York University, Toronto, 2006 22-24 June.

- 31 Uzi Dayan, "Defensible Borders to Secure Israel's Future. In *Israel's Critical Security Requirements for Defensible Borders*" Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs, 2012, 22-34.
- 32 Uzi Dayan, "Defensible Borders to Secure Israel's Future. In *Israel's Critical Security Requirements for Defensible Borders*" Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs, 2012, 22-34.

- ٣٣ المجلس الإقليمي غور الأردن، غور الاردن - ورقة مواقف تموز ٢٠٠٥، غور الاردن: المجلس الاقليمي غور الأردن، ٢٠٠٥..
- ٣٤ عامي أيلون، الجوانب الأمنية: هل الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني قابل للحل، (تل أبيب: مركز تامي شتاينتس لأبحاث السلام، ٢٠٠٣)، ٤٧-٥٢.
- ٣٥ أرنون سوفير، جغرافيا وديمغرافيا - منطقة غور الأردن. غور الأردن - أي طرف بحاجة لغور الأردن؟ جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي، ٢٠٠٢.
- ٣٦ عاموس يادلين، «تكاليف الضم»، موقع كلكليست، ٢٤/٧/٢٠٢٠
آخر تردد ٢٠٢٠، ١١، ٢، <https://www.calcalist.co.il/conference/articles/0,7340,L-3839622.00.html>
- ٣٧ عاموس جلعاد، «يجب التخلي عن الضم، والسلطة الفلسطينية ضرورة أمنية لإسرائيل»، معارف، ٣/٦/٢٠٢٠.
آخر تردد ٢٠٢٠/١١/٢ <https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-769255>
- 38 Dennis Ross, «Netanyahu Sees a Historic Moment in Annexation. But He Might Not Be Seeing the Risks» *Washington Post*, 5 June 2020.
Robert Satloff, «Wrestling with Annexation: The Elusive Search for a Policy Rationale» *Policy Notes* 82, The Washington Institute, June 2020.
- ٣٩ أوري بن إيعازر، حروب إسرائيل الجديدة: تفسير سسيولوجي - تاريخي، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠١٦).
- ٤٠ عاموس جلعاد، «الضم - خطر إستراتيجي على الأمن القومي لدولة إسرائيل». موقع «كلكليست» الإسرائيلي، ١٤ تموز ٢٠٢٠.
<https://www.calcalist.co.il/conference/articles/0%2c7340%2cL-3839635%2c00> اخر تردد ٢٠٢٠/١١/٢
- شالوم بروم، «هل حقيقة غور الأردن يشكل المجال الأمني لإسرائيل؟»، التقدير الإستراتيجي، (تل أبيب: مركز أبحاث الأمن القومي، ٢٠١٠).
- ٤١ غيور أيلاند - مسؤول استخبارات الجيش سابقاً، وباحث في الشؤون الأمنية حالياً. عاموس يدلين - مسؤول استخبارات الجيش سابقاً، ورئيس معهد أبحاث الأمن القومي (INSS). عاموس جلعاد - مسؤول استخبارات الجيش سابقاً، ورئيس معهد السياسات والإستراتيجية في المركز متعدد المجالات في هرتسليا (IPS).
- ٤٢ عاموس جلعاد، «يجب التخلي عن الضم، والسلطة الفلسطينية ضرورة أمنية لإسرائيل»، معارف، ٣/٦/٢٠٢٠.
آخر تردد ٢٠٢٠/١١/٢ <https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-769255>

- ٤٣ أجرت صحيفة «دير شبيغل» الألمانية، مقابلة مع الملك عبد الله، قال فيها إن الضم سيتسبب في صدام واسع النطاق بين إسرائيل والأردن، وقد يضر بعلاقات السلام، ويخفض مستوى التعاون الأمني، وربما يؤدي حتى لتجميده.
- 44 Zisser, Eyal, “Israel and the Arab World: Breaking the Glass Ceiling”, *Strategic Assessment*. Vol 23. No 3. July 2020.
- ٤٥ فادي نحاس، «المشهد الأمني»، تقرير «مدار» الإستراتيجي ٢٠١٩، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٢٠).
- 46 Robert Satloff, “Wrestling with Annexation: The Elusive Search for a Policy Rationale” *Policy Notes* 82, The Washington Institute, June 2020.
- 47 Noa Shusterman, “War Game: The Annexation Trap and the Emergency Exit” *INSS, Special Publication*, July 8, 2020.
- Dennis Ross, “Netanyahu Sees a Historic Moment in Annexation. But He Might Not Be Seeing the Risks” *Washington Post*, 5 June 2020.
- ٤٨
- ٤٩ ناصر ناصر، نشرة وفق المصادر، الملحق الاقتصادي، مركز حضارات للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٥/٤/٢٠١٩.
- ٥٠ نشر في ملحق «ذي ماركس» (The Marker) لجريدة هآرتس، تقرير وزارة الأمن الإسرائيلية يشير إلى تكلفة بمليارات الدولارات لمخطط الضم، ١٦/٥/٢٠٢٠.
- آخر تردد ٢٠٢٠/١١/٢. <https://www.themarker.com/news/premium-1.8850508>
- ٥١ عاموس يادلين، «تكاليف الضم» موقع كلكالست، ٢٤/٧/٢٠٢٠
- آخر تردد ٢٠٢٠/١١/٢ <https://www.calcalist.co.il/conference/articles/0,7340,L-3839622,00.html>
- غيورا آيلاند، «أثر الضم، الحذر والانتظار» ידיعوت أحرنوت، ٤/٦/٢٠٢٠.
- ٥٢ عاموس يادلين، «تكاليف الضم» موقع كلكالست، ٢٤/٧/٢٠٢٠
- آخر تردد ٢٠٢٠/١١/٢ <https://www.calcalist.co.il/conference/articles/0,7340,L-3839622,00.html>
- ٥٣ أليكس فيشان، «الاستعداد للمواجهة في الضفة الغربية» ידיعوت أحرنوت، ٢٧/٥/٢٠٢٠.
- آخر تردد ٢٠٢٠/١١/٢ <https://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-5737593,00.html>
- 54 Udi Dekel, Lia Moran-Gilad, Anat Kurz, “Annexation under the Auspices of the Coronavirus”. *INSS, Special Publication*, May 3, 2020.
- ٥٥ أليكس فيشان، الجيش يدير الدفعة بدون خرائط واضحة، ملحق ידיعوت أحرنوت، ٦/٥/٢٠٢٠.

- ٥٦ يوأف غلبير، «غور الأردن - مقدمة تاريخية»، يوم دراسي: أي طرف بحاجة لغور الأردن؟، (جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي، ١/٢/٢٠٠٢).
- ٥٧ أنجز هذا البحث قبل إعلان السلطة الفلسطينية استئناف التنسيق الأمني منتصف تشرين الثاني ٢٠٢٠، بعد أن كانت أعلنت عن قطعه رسمياً في ١٩ أيار من العام نفسه.
- ٥٨
- 59 Gilead Sher, "Comparing the "Deal of the Century" with Previous Plans" *INSS Insight*, No. 1255, February 2, 2020.
- 60 Gilead Sher, "Comparing the "Deal of the Century" with Previous Plans" *INSS Insight*, No. 1255, February 2, 2020.
- ٦١ ورد على لسان عوزي ديان، نائب رئيس الأركان ورئيس «مجلس الأمن القومي» سابقاً، في مقال: شراغانداف، «الضم في خطر»، *يسرائيل هيوم*، ٧/٢/٢٠٢٠.
آخر تردد ٣/١١/٢٠٢٠ /٧٣١٤١٥
<https://www.israelhayom.co.il/article/731415>
- 62 Robert Satloff, "Wrestling with Annexation: The Elusive Search for a Policy Rationale" *Policy Notes* 82, The Washington Institute, June 2020.
Udi Dekel, Noa Shusterman. "Annexation of the West Bank: Where Does it Lead? Insights from a conference held at the Institute for National Security Studies" *INSS, Special Publication*, June 14, 2020.
- 63 Oded Eran, Shimon Stein, «The Intended Annexation Distances Israel from Europe.» *INSS Insight*, No. 1343, July 2, 2020.
- 64 David Makovsky, «On Annexation, Netanyahu Must Choose a Lasting Legacy» *Times of Israel*, 5 May 2020.
Udi Dekel, Noa Shusterman. Annexation of the West Bank: Where Does it Lead? Insights from a conference held at the Institute for National Security Studies" *INSS, Special Publication*, June 14, 2020.
- 65 Oded Eran, Shimon Stein, "The Intended Annexation Distances Israel from Europe" *INSS Insight*, No. 1343, July 2, 2020.
- 66 Oded Eran, Shimon Stein, "The Intended Annexation Distances Israel from Europe" *INSS Insight*, No. 1343, July 2, 2020.
- 67 Yoel Guzansky, "Israel, the Gulf States, and Annexation" *INSS Insight*, No. 1339, June 23, 2020.
Danny Zaken, "Bahrain conference showcases Israeli ties with Gulf states" Jul 1, 2019.
<https://www.al-monitor.com/pulse/iw/originals/2019/06/israel-gulf-states-bahrain-saudi-arabia-iran-palestinians.html>.
- ٦٨ نشر مروان المعشر، سفير الأردن السابق لدى إسرائيل والولايات المتحدة، ووزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء الأردني، مقالاً قوياً ضد مبادرة ترامب في آب ٢٠٢٠.

- 69 Gilead Sher, Mor Ben-Kalifa, "Challenge to the Israel-Jordan Peace Treaty" *INSS Insight*, No. 1102, October 29, 2018.
- 70 Noa Shusterman, "War Game: The Annexation Trap and the Emergency Exit" *INSS, Special Publication*, July 8, 2020.
- ٧١ وثيقة صادرة عن معهد السياسات والاستراتيجية في مركز هرتسليا، «عملية الضم - تشكل تحدياً مركزياً للأمن القومي لإسرائيل»، نقلاً عن (نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١١/٥/٢٠٢٠ العدد ٣٣١).
- 72 Amos Yadlin, Assaf Orion, "The UAE and Israel: Normalization over Annexation, and Denial of a Palestinian Veto" *INSS Insight*, No. 1367, August 19, 2020.
- 73 Amos Yadlin, Assaf Orion, "The UAE and Israel: Normalization over Annexation, and Denial of a Palestinian Veto" *INSS Insight*, No. 1367, August 19, 2020.
- Danny Zaken, "Bahrain conference showcases Israeli ties with Gulf states", Jul 1, 2019.
<https://www.al-monitor.com/pulse/iw/originals/2019/06/israel-gulf-states-bahrain-saudi-arabia-iran-palestinians.html>.
- ٧٤ عاموس يدلين، «عشرة أسباب أدت إلى التنازل عن الضم». موقع قناة ١٢، ٢٠/٨/١٧.
https://www.mako.co.il/news-columns/2020_q3/Article-9a78494e53bf371027.htm
 اخر تردد ٢٠٢٠/٩/٢٠
- 75 David Makovsky, Ghaith al-Omari, Dennis Ross, *Israeli Annexation in the West Bank? Scenarios and Implications*, *Policy Watch 3339*, Washington Institute, 23 June 2020.
- 76 David Makovsky, Ghaith al-Omari, Dennis Ross, *Israeli Annexation in the West Bank? Scenarios and Implications*, *Policy Watch 3339*, Washington Institute, 23 June 2020.
- Danny Zaken, "Bahrain conference showcases Israeli ties with Gulf states", Jul 1, 2019.
<https://www.al-monitor.com/pulse/iw/originals/2019/06/israel-gulf-states-bahrain-saudi-arabia-iran-palestinians.html>.
- 77 Udi Deke, Noa Shusterman. "Annexation of the West Bank: Where Does it Lead? | Insights from a conference held at the Institute for National Security Studies" *INSS. Special Publication*, June 14, 2020.